الحرية والديمقراطية في فكر الأستاذ ميشيل عفلق

د.بوعلام بن حمودة
الجزائر

المحامي جلال عباس
الأردن

د.عبد الجبار عبد مصطفى
الأستاذ مؤيد عزيز
العراق



منشورات الطليعة
تونس
1993

الحرية والديمقراطية
في فكر الأستاذ ميشيل عفلق

محاضرات مختارة من الندوة القومية
حول فكر الأستاذ ميشيل عفلق
بغداد 26/23 حزيران 1990



الحرية والديمقراطية
في فكر الاستاذ ميشيل عفلق

* د. بو علام بن حمودة

اقدم شكري للقيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي على الدعوة التي وجهتها إليّ لحضور هذه الندوة القومية حول الانجازات الفكرية للاستاذ ميشيل عفلق رحمه الله . ان هذه الدعوة أتاحت لي الفرصة لكي اساهم ببحث عن الحرية والديمقراطية في فكر الاستاذ عفلق وقد كنت أسمع الكثير عن هذه الشخصية العظيمة التي قضت حياتها كلها في نضال مخلص من أجل ايقاظ الأمة العربية من سُبَاتها حتى تتحرر وتقف مرفوعة الرأس بين الأمم . ان تكليفي ببحث في جانب من جوانب انتاجه الفكري قد سمح لي بأن اوسّع مطالعتي وبأن أعمق التحليل لكتاباته ولمواقفه .

والجدير بالتنبيه ان موضوع الحرية والديمقراطية في فكر الاستاذ عفلق له صلة وثيقة بالمواضيع التسعة التي اختيرت كمحاور للبحوث .

هذه الصلة تتمثل في تأثير فكرة الحرية والديمقراطية في الموضوعات الاخرى ، وقد تأثرت هي نفسها بمحتوى هذه الموضوعات .

هذه الملاحظات المهمة تجعلني اقترح للاخوة المشرفين على الندوة أن يستخرجوا خلاصة تشمل كل المسائل وتكون زبدة الآراء التي سيقدمها الباحثون أو المناقشون . والخلاصة وإن كانت صعبة التحقيق نظراً لغزارة الانتاج الفكري للاستاذ عفلق ، فانها ضرورية من الناحية العلمية لأن نظرية الاستاذ نظرية شاملة فيها ترابط وتكامل بين المسائل التي يتطرق اليها .

فاذا قُدِّر لهذه البحوث أن تُنشر في وثيقة أو في كتاب ، فالخلاصة قد تأتي كمنارة تُلقي الضوء على نظرية الاستاذ عفلق برمتها وفي شموليتها . ان الحرية عند الاستاذ عفلق تعدّ دعامة من الدعائم الثلاث للفكر السياسي الذي يحرك النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي في مستوى الفرد أو الأمة . والدعائم

• مفكر سياسي جزائري

الثلاث وهي الحرية والاشتراكية والوحدة دعائم مترابطة لأنها تُسنِد بنياناً لا يتجزأ .
فالتحرر من الاستعمار ومن الرواسب السلبية للعهود الماضية ليس كافياً اذا لم يُؤدّ الى تغيير جذري في طبيعة الحكم والى تغيير اشتراكي يقضي على استغلال الفئات المحظوظة للجماهير الكادحة .
والتحرر من الاحتلال الاستعماري يخدم من جهة اخرى القضية القومية أي قضية الوحدة العربية فيزيل العائق الرئيسي الذي يعرقل هذه الوحدة والذي تقوّى بإحداث الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية ضمن استراتيجية عالمية تستهدف السيطرة السياسية والاقتصادية على الوطن العربي واحتلال قواعد عسكرية تدخل في التخطيط المتعلق بمصالحها الأمنية .
ان توحيد الصفوف من جهته لن يكون الا في صالح التحرر . ففي هذا الاطار نصح الاستاذ عفلق المناضلين من أجل استقلال بلدان المغرب العربي أن يوحدوا كفاحهم للتعجيل بالتحرر ولارساء دعائم الوحدة في خضم المعارك . وكذلك كان مطلب جبهة التحرير الوطني . فلمنع هذه الوحدة عجل الاستعمار الفرنسي بمنح الاستقلال للمغرب وتونس حتى يستطيع أن يركز قواه ضد حرب التحرير بالجزائر . فلو وحِّدت المعركة ضد الاستعمار الفرنسي لاختصر زمن الكفاح ولتحققت وحدة بلدان المغرب العربي في ظرف قصير كخطوة نحو الوحدة العربية . فالعلاقة بين الحرية والاشتراكية والوحدة صحيحة وقد بينتها الأحداث .
والاستاذ عفلق يعد ان الحرية هي « أساس هذه الحياة » فمن المستحيل ولا يتصوّر أن يعيش فرد أو مجتمع بدون حرية . فالحرية هي المحرك الأساسي للتغيير بل هي روح الثورة لأن تطوير المجتمع نحو حالة أفضل بعد انقاذه من الجمود يشترط ان يتمتع الفرد بالحرية وهذه الحرية لا تؤدي الى الفوضى في السلوك الاجتماعي كما يظن البعض ، انها « مسؤولية » لأن الفرد المتحرر يصبح شاعراً بمسؤولية في أعماله ومواقفه السياسية والاجتماعية أكثر من ذي قبل . وينبّه الاستاذ عفلق على ان الحرية في مفهوم القومية العربية تختلف تماماً عن الحرية التي تفتخر بها البلدان الغربية والتي اقترنت بالتحرك الاستعماري والتوسعي .
والذي يدعم رأي الاستاذ هو ان البلدان الغربية والولايات المتحدة ما زالت الى حد الان تمنح لنفسها تسمية « العالم الحر » لتبرير تدخلاتها المباشرة مثل ما وقع في ليبيا والتشاد وبناما بصفة مباشرة أو مثل ما وقع أخيراً عن طريق الحملة الاعلامية لتغيير الأنظمة في المخيم الاشتراكي أو لإعاقة الحق الشرعي للعراق في التسلح في الوقت الذي تُلازم الصمت إزاء التسلح الاستثنائي في اسرائيل . فالحرية في الأمة العربية لا تعني حق التدخل في شؤون الغير بل وضع حد للاستعمار الذي

سلط عليها وتعني القضاء على الظلم الاجتماعي الذي يجعل فئة كبيرة أسيرة لفئة صغيرة مستغِلة .

واذا حاولنا أن نعرف ما هي أهداف التحرر في فكر الاستاذ عفلق نستطيع أن نستنتج من نصوصه الكثيرة صورة فيها أربع دوائر :

الدائرة الأولى تمثّل ضرورة تحرر الفرد من الأنانية ومن الجمود الفكري ومن سطحية فهمه للدين وذلك لكي ينطلق الى الابداع والنضال والتقدم .

والدائرة الثانية ترمز الى وجوب تحرر المجتمع من الاستبداد السياسي والاستغلال الطبقي والأمراض الاجتماعية الصادرة عن قانون الغاب كالرشوة والمضاربة والفساد .

والدائرة الثالثة تمثّل بالنسبة للأمة العربية حتمية التخلص من الاستعمار والصهيونية وقد بيّن الواقع السياسي والعسكري ان الاستعمار يستعمل الصهيونية لعرقلة الوحدة العربية للحفاظ على مصالحه أو للتعويض عنها بعد فقدانها وذلك في الوقت الذي تعتمد الصهيونية على الاستعمار وتستعمله لأغراضها .

أما الدائرة الرابعة فانها ترمُز الى الدور الذي ينبغي أن تلعبه الأمة العربية المتحررة الحرة في مستوى الانسانية جمعاء مساهمةً في تدعيم كفاحها من أجل الحرية بالمفهوم القومي العربي ومن أجل ترقية الحضارة البشرية .

فهكذا يتبيّن ان الاستاذ عفلق يؤمن بأن أهداف الحرية تقصد في آن واحد الفرد والمجتمع والأمة العربية والانسانية جمعاء ، هذه الانسانية التي ساهم العرب قديماً في نهضتها والتي سيستأنفون دورهم في ترقيتها بعد تحررهم الداخلي والخارجي .

وبامعان النظر في كتابات الاستاذ عفلق نجد انه حتى الاختيارات السياسية للأمة العربية تصطبغ بفكرة الحرية ، فالاشتراكية العربية يجب أن تكون مستقلة متحررة تستفيد من كل التجارب لكنها تأخذ بالحسبان الظروف التاريخية التي تعيشها الأمة العربية والحاجات التي تريد قضاءها لنفسها .

ولذلك ينتقد الاستاذ عفلق بشدة الشيوعية المحلية لأنها غير متحررة من تبعيتها للشيوعية الأممية التي لا تعترف بالقوميات بل تسعى الى اذابتها .

والأحداث الأخيرة في المخيم الشيوعي برهنت ان القوميات عادت من جديد للوجود بالرغم من سبعين سنة من التربية العقائدية والتنظيم الشيوعي . ان فكرة تحرر القوميات بُعِثت مِن جديد بعد بقائها مدة كجمرة خامدة تحت الرماد . فيعرب الاستاذ عفلق عن اقتناعه بضرورة انتهاج « الحياد الايجابي » في الحرية لأن الغرب أفرغها من محتواها الطبيعي بممارسة الاستعمار الشنيع وبتشجيعه للاستغلال الطبقي ، ولأن الشيوعية نفت الحرية الفردية كليةً وحوّلت الانسان الى

آلة ، والى سجين نظام . ان التحول السريع الذي نلحظه هذه الشهور في عدد من البلدان الشيوعية والذي يتجسّد في المرور من النظام الشيوعي الى النظام الليبرالي بدون مبالاة للآثار الخطيرة يجعلنا نعترف ان خنق حرية الفرد في البلدان الشيوعية كان شديداً بالفعل ولم يُبالغ الاستاذ عفلق حينما شبّه الفرد الشيوعي بالآلة ووصفه بالسجين .

والحرية ، في رأي الاستاذ عفلق لا تأتي وحدها بل تُنال بالانقلاب الذي يعني « التعجيل بسير الزمن » واللجوء الى طرق ثورية لأن الوضعية التي تعيشها الأمة العربية لا تتطلب « ترميم خلل موضعي » في جهاز الدولة لكنها تقتضي حالة نفسية ثورية تكون فيها ارادة التحرر متينة بقصد المرور الى مرحلة تاريخية ترفع الأمة العربية من مستوى الحضيض الى مستوى العليين . ولا يتم انتزاع الحرية الا بفضل نضال جماهيري تلعب فيه الجماهير الشعبية الدور الحاسم بعد ايقاظها من طرف مؤمنين مخلصين متفانين في مسؤوليتهم . وهناك خطر يجب تجنبه وهو تحايل بعض الحكام اذ يمنحون الحرية مكانة شكلية في الدستور أو يرفضونها أحياناً ، ففي هذه الحالة يقول الاستاذ عفلق انه لا مفر من الثورة .

ان ايمان الاستاذ بالحرية يجعله اذاً يحث على الثورة عند انعدام تلك الحرية ويجعله يتصور أن لا تعاون بين الشعوب اذا فقد بعضها الحرية ، فالتعاون المثالي هو تعاون بين شعوب يتمتع كل واحد منها بالحرية .

ففي هذا المضمار لا تُقبل سيطرة الشركات الاحتكارية التي تحاول من خلال نشاطها وزيادةً على كسب أسواق التحكم في اقتصاد العالم الثالث وسجنه بالتبعية التكنولوجية حتى يصبح القرار السياسي والقرار الاقتصادي غير حر .

ويجانب خطر الشركات الاحتكارية على استقلالية القرار في بلدان العالم الثالث يشير الاستاذ عفلق الى خطر جديد وهو التكتل الذي بدأ يبرز في العالم الغربي بين المسيحية واليهودية على أساس تفاعل حضاري يجابه حضارة اخرى وهي الحضارة العربية الاسلامية .

ان هذا التخوف الذي أبداه الاستاذ في سنة ١٩٨٥ كان صواباً إذ سرعان ما مرت البلدان الشيوعية الى المخيم الغربي ولم تشعر بأي حرج عند اعادة العلاقات مع الكيان « الاسرائيلي » واقامة تعاون واسع معه ، وقد لاحظنا أيضاً ان الاتحاد السوفياتي لم يُقدِّر العواقب الوخيمة لتهجير اليهود الى فلسطين - فالنزعة نحو تقارب غربي بغض النظر عن المعتقدات أصبحت حقيقة وستستمر في الوقت الذي تعود الجمهوريات الاسلامية في الاتحاد السوفياتي الى اسرتها الاسلامية .

فبنظرته التحليلية العميقة شعر الاستاذ بضرورة تنبيه الأمة العربية بصفة خاصة

وتنبيه الأمة الاسلامية بصفة عامة بأن معركة الحرية ما زالت طويلة وتحتاج الى يقظة تقديراً للأشكال التي يتخذها الخطر الخارجي. فاذا تسلحت الأمة العربية فالمقصود ليس التدمير ولكن الحفاظ على الحرية وعلى السلام الذي لا يمكن أن يدوم بدون قوة تحميه.

والمؤامرة الأجنبية الحالية على العراق تبين ان أعداء الأمس واليوم ما زالوا يريدون أن تبقى الأمة العربية في ضعف لافراغ الحرية من حقيقتها وفاعليتها.

ان الحرية في فكر الاستاذ عفلق تحتل اذن مكانة بارزة بالنسبة للفرد وبالنسبة للعلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وبالنسبة للأمة العربية وفيما يخص التعاون بين الشعوب وفيما يعني الانسانية جمعاء.

فلا نستغرب ان الحرية تقتضي منطقياً الديمقراطية التي لها صلة عضوية معها. فكان من الطبيعي أن تحظى الديمقراطية باهتمام كبير في فكر الاستاذ عفلق. ولقد كنا أشرنا الى الدور الحاسم للجماهير الشعبية في انتزاع الحرية وفي الحفاظ عليها ولو بالعنف.

وكيف يتصوّر الاستاذ الديمقراطية وما هو مركزها في المعركة الشاملة من أجل التحرر والرُقي ؟

لنتطرق الى التحليل:

الديمقراطية تكون، بحسب رأي الاستاذ عفلق، جزءاً لا يتجزأ من المعركة الشاملة من أجل الوحدة، وذلك لأن الوحدة ترتبط ارتباطاً عضوياً بنضال الشعب العربي «من أجل التحرر والديمقراطية والاشتراكية».

والوحدة نتيجة حتمية للقومية العربية التي هي بديهية في احساس كل عربي، لكن الاستاذ أعطاها محتوى يتمثل في الثورة على التخلف وآثاره وعلى الظلم الاجتماعي وعلى التجزئة وفي النضال من أجل الديمقراطية والقيم الانسانية.

فالشمولية واضحة في ذهن الاستاذ. فالتحرر يرافق الكفاح ضد الظلم الاجتماعي وآثاره كما يصاحب معارضة خنق الارادة الشعبية أو تزييف هذه الارادة.

فكيف تزيف الارادة الشعبية بينما الشعب هو مصدر السلطة والسيادة. فعلى الشعب أن يمارس الديمقراطية بالفعل لأنها شيء جوهري انتزعته الشعوب بعد كفاح مرير ولأنها كما أثبت التاريخ عامل تقدم وتطور.

ويضيف الاستاذ الى ذلك ان الأمة العربية لن تستطيع أن ترتقي الا اذا كانت الجماهير متقدمة في المشاركة والممارسة. فالديمقراطية اذن شيء جوهري وحق شرعي ينبغي أن يمارس كاملًا وعامل حاسم في رُقي الأمة العربية وأكثر من ذلك فالمنطلق الشعبي الديمقراطي يعد شرطاً من الشروط الثلاثة التي ستخرج العرب من

حالة العجز التي يتخبطون فيها . والشرطان الآخران هما الايمان بالقومية والايمان بالعمق الحضاري . فنتيجةً لكل ما سبق ذكره ان اللجوء الى الثورة الشعبية يكون منطقياً اذا حُرم على « الأكثرية الساحقة من الشعب » أن تقول كلمتها وأن تعيش عيشاً كريماً .

والثورة الشعبية مسوغة اذ ان الحكم الذي وقف ذلك الموقف صار حكماً غير شرعي .

فما هي الأكثرية الساحقة من الشعب في نظر الاستاذ عفلق ؟ انها متألفة من « العمال والفلاحين والمثقفين والموظفين الصغار والكسبة » .

أما في مستوى الأمة العربية فالاكثرية الساحقة هي تلك التي تمثل الأمة الحقيقية وهي كل فئات الشعب باستثناء تلك الأقلية التي صارت أسيرة لمصالحها المادية وأنانيتها ولم تعد بعد ذلك من الأمة .

والجدير بالتنبيه ان الاستاذ عفلق يسمح في المرحلة الانقلابية أن تكون مقاليد الأمور بيد أقلية تمثل الشعب بدون أن يتم تفويض صريح ، ودور هذه الأقلية يقتصر على ايقاظ الشعب وتنظيم نضاله وقيادته في طريق الانقلاب ، أي في طريق التغيير الثوري السريع .

ان الديمقراطية التي أتى بها الاستاذ عفلق لا تُشبه الديمقراطية الغربية لأن هذه الأخيرة أنجبت الرأسمالية وما استطاعت أن تقاوم الفكرة الاستعمارية التي رافقتها والتي طبّقها الحكام بدون معارضة تُذكر .

وكذلك ان الديمقراطية التي أتى بها الاستاذ لا تشبه الديمقراطية الماركسية لأن هذه الأخيرة قضت على حرية الانسان التي هي أساسية بالنسبة لفكر الاستاذ كما أشرنا الى ذلك من قبل .

والنظام الجمهوري هو الأصلح لأن الديمقراطية متنافية تماماً مع النظام الملكي . والوعي الشعبي كما يقول الاستاذ « قد صنف الملوك نهائياً في صف أعدائه » وبطبيعة الحال تتنافى الديمقراطية مع الحكم الفردي الذي يعتقد ان المعجزات هي من صنع الأفراد أو القيادات لا من صنع الشعب . وقد يلعب الأشخاص في مرحلة تاريخية ما دوراً حاسماً لكنهم يتصرفون كأنهم متلقون لما يجيش في قلوب الجماهير الشعبية . فالانظمة ينبغي أن تمثل ارادة الشعب وأن تكون منسجمة معه . ان ايمان الاستاذ عفلق باشراك الجماهير قد جعله يقول في تصريح رائع سنة ١٩٧٠ « الان أكثر من أي وقت مضى الجماهير هي المرجع الأخير والقول الفصل في كل شيء ، في الفكر ، في العقيدة ، في السياسة ، في النضال ، في القتال ، في الشرعية والنظام في الجوهر والأشكال » . وفي ممارسة الديمقراطية لا يجوز التعالي

على الشعب أو عدم اشراكه في تحضير القرار فالمناضل البعثي لا يذهب الى الجماهير كمعلم ومدرس بل يذهب ليشارك الجماهير ويسمع منها ويتحسس لرغباتها ولملاحظاتها .

ان الاختيارات السياسية تصدر اذن من الجماهير والقيادة المثلى التي تحسن الاستماع الى الجماهير وتستخلص ميولها .

ولذلك يلح الاستاذ على ضرورة التجاوب العميق بين القيادات والشعب .

وضرورة التجاوب تفرض العودة الى الجماهير بين الحين والآخر لأن الديمقراطية الصحيحة هي الديمقراطية التي تفتح مجال التجدد وتتيح تصحيح الأخطاء .

ربما يتبادر الى الذهن ان هذا الذهاب والاياب بين القيادات والجماهير قبل اتخاذ القرار يؤدي الى الفوضى والميوعة ، أو يؤخر أجل اتخاذ القرار ، هذا صحيح لكنه من مقتضيات الحياة الديمقراطية .

ويجب أن تسود الصراحة في العلاقات بين القيادات والجماهير. فواجب القيادات أن تعرف برامجها ، دوافعها ، ومبرراتها بعد أن تعرّفت على ارادة الجماهير وملاحظاتها .

ويحسب تجربتي الطويلة في النضال الثوري والتسيير استطيع أن أجزم بأن هذا الشكل من التبادل المستمر بين القمة والقاعدة هو سر نجاح كل نظام ثوري تقدمي ، فاذا انعدم هذا التبادل أو توقف فان أيام النظام المعني محدودة . والجيش في وسط هذا الغليان الديمقراطي لا يمكن أن يكون إلا في صف الجماهير العربية الكادحة ، فإمّا أن يكون خادماً لها وإمّا أن يكون خادماً للأعداء لضرب الجماهير . فاذا كان المنطق الديمقراطي يمنح السلطة للجماهير الكادحة . واذا كان طابع النظام الديمقراطي يجعل الجيش بجانب تلك الجماهير الكادحة فما هو مصير الفئات التي لا تنتمي الى الجماهير الكادحة أو لا ترى رأيها ؟

فوفاءً للديمقراطية يؤكد الاستاذ عفلق ان حكم الأغلبية الساحقة من الكادحين يترك المجال واسعاً لمشاركة الفئات الاجتماعية الاخرى . فيمكن الاستفادة من كفاءة البرجوازية الصغيرة بالرغم من انها تبقى تدافع عن مصلحتها الأنانية وتتميز بعقليتها الطبقية . وكذلك ان « الضرورة القومية الملحّة » تفرض الانفتاح على الفئات التي لم تكن متفقة مع الأغلبية الساحقة من الجماهير وذلك بشرط أن يكون اتفاقاً حول المسائل الأساسية ولا سيما تلك المتعلقة بالحفاظ على الحرية والاستقلال ، فالروح الديمقراطية تستدعي التحرر الذهني من التعصب والتطرف تجاه الآراء المخالفة .

ففي هذا السياق يجب فتح المجال للفئات التي تريد أن تستعمل لغتها الخاصة داخل وحدوية اللغة القومية كما يجب ترك الحرية التامة للطوائف المسيحية في ممارسة شعائرها الدينية وفي التشبع بثقافتها الدينية « ضمن الثقافة العربية العامة » ، وضمن الثقافة الاسلامية لان الارتباط بين العروبة والاسلام قوي ولان العروبة « جسم روحه الاسلام » .

ان الديمقراطية التي يدعو اليها الاستاذ عفلق تستوجب المبادىء التالية :

- حرية الكلام وحرية الاجتماع وحرية الاعتقاد .
- انتخاب حر للسلطة التشريعية .
- مسؤولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية .
- حرية احداث الاحزاب في اطار اتفاق على المبادىء القومية الاساسية - هذا المبدأ يختلف عن الديمقراطية الليبرالية التي لا تضع حدوداً لتكوين الاحزاب ويختلف عن الديمقراطية الماركسية التي تفرض برنامجاً شاملًا وموحُداً . فهنا يتبين استقلال نظرية الاستاذ عن النظريات الاخرى .
- حرية تأليف النقابات مثلما هو موجود في الأنظمة الغربية وخلافاً لما هو قائم في البلدان الشيوعية التي تفرض نقابة واحدة .

ان هذه المبادىء كلها تبقى شكلية اذا لم تكن متبوعة بحقوق اقتصادية اجتماعية تشبه الحقوق الممنوحة في الأنظمة الاشتراكية باستثناء ملكية الدولة لوسائل الانتاج التي لا تكون شاملة وباستثناء مصير الأراضي الفلاحية ، فهكذا تعتمد الديمقراطية عند الاستاذ عفلق على المبادىء الاقتصادية الاجتماعية الآتية :

- قيمة المواطن تُقاس بعمله وتفانيه في خدمة الأمة العربية .
- تحريم استثمار الانسان لجهد الاخرين .
- اشراك العمال في التسيير والارباح .
- ملكية الدولة للمواد الطبيعية الكبرى ووسائل الانتاج الكبرى وللمؤسسات ذات النفع العام ولوسائل النقل الكبرى .
- توزيع عادل للأراضي الفلاحية .
- تَحكُم الدولة في التجارة الداخلية والتجارة الخارجية بغرض تجنب الاستغلال والمضاربة .

نرى اذن ان نظرية الاستاذ عفلق فيما يخص الديمقراطية تتميز باستقلاليتها : فانها تلتقي مع الديمقراطية الليبرالية والديمقراطية الماركسية في بعض المسائل لكنها تبتعد عنهما في مسائل اخرى سواء أكان ذلك في الميدان العقائدي أو الميدان

السياسي أو المجال الاقتصادي الاجتماعي .

والاستاذ عفلق يختلف أيضاً معهما فيما يخص مكانة الدين في هذا البنيان الديمقراطي فيقول بالنسبة للاسلام « هو التراث الروحي وهو المحرك لها [أي للأمة العربية] هو ملهمها ، هو مرجعها الروحي وهو الحركة الثورية المثلى في نظر البعث » فالاستاذ عفلق يُدين مفهوم الأديان عند الماركسية المفهوم الذي يجعل محاربة الدين عقيدة كما يُدين مفهوم اللائكية (العلمانية) عند الغرب الذي عد الدين مسألة فردية مقتصرة على البيوت والكنائس والمساجد .

ومفهوم اللائكية عند الاستاذ هو مفهوم قانوني يعني انه لا يوجد تمييز في الحصول على الوظائف وفي تطبيق القانون ، كما يعني ان المواطن يتمتع بحرية المعتقد الديني . فاللائكية لا تعني انها كما يقول « ترك لأهم شيء في قوميتنا وفي تاريخنا وفي تكويننا النفسي والعقلي » .

هذه هي المحاور الرئيسة التي استخرجتُها من كتابات الاستاذ عفلق بالنسبة للحرية والديمقراطية ورجائي أن تُكمَّل بجوانب خفيت عني أو لم أعطها الأهمية الكافية .

التفاؤل والحرية والديمقراطية في فكر الاستاذ عفلق

* المحامي جلال عباس

لقد وضع الاستاذ ميشيل عفلق بعض المداميك في اساس بناء الفكر القومي ورحل عنا وهو يعلم ان الامانة قد تلقتها الايدي النظيفة في مؤسسات واثقة موثوقة لتنطلق بها الى الغد الذي تطلع اليه المؤسس - غد قيام المجتمع العربي الحر المنيع الديمقراطي الذي يستأنف نضاله القومي الانساني في اداء رسالته الخالدة.

عندما كنا نستمع الى احاديثه في ندواته المتواصلة في (عرنوس) في المكتب المتواضع في دمشق لم نكن نسمع بيانات سياسية ولم نكن نسمع محاضرات جامعية في التاريخ ولكننا كنا نستمع الى كلام دقيق عميق يجعل كل واحد من الحضور في حالة الامل والتفاؤل والانتماء الى حد القناعة بأنه اذا ما اطبق عينيه وغيب هموم الوطن عن خاطره بات الوطن في خطر .. تلك لعمري كانت احدى معجزات الاستاذ المناضل ميشيل عفلق ألا وهي قدرته وبمنتهى التوازن والهدوء على تحويل البعثي الى مصدر طاقة والى انسان يعيش المبادىء في حياته اليومية.

ان اللقاء بالاستاذ في المكتب او في بيته الدمشقي البسيط يعني ان ندوة قد بدأت ولا اذكر من بين مئة لقاء على الاقل واحداً انقضى كما تنقضي لقاءات الناس بالهرج غير المنتج فكل لقاء موضوع كتاب . كنا نشعر اننا تمثلناه وان كنا لا نحسن التعبير عنه ... كان يزرع في ضمائرنا ملكة التمييز بين الحياة القومية ذات المستوى الانساني وبين الحياة القطرية .. بين الوحدة والتمزق .. بين النضال والاستسلام .. بين الحرية والعبودية .. بين الاشتراكية والاستغلال والاقطاع ..

ان الاستاذ ميشيل عفلق مرتكزاً الى هذا النمط المتقدم من علم التاريخ ومؤسساً لحزب البعث العربي الذي اطلق شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية ومؤمناً بالرسالة الخالدة .. قد كرس نفسه للنضال في سبيل تحقيق تلك الاهداف القومية السامية من خلال نشر الايمان بحتمية وضرورة تحقيقها عن طريق تنظيم قومي ثوري

---

* رئيس جمعية الحقوقيين في الاردن

يعرف اعضاؤه سلفاً ان حياتهم ستكون « خطاً واضحاً مستقيماً لا فرق بين باطنها وظاهرها فلا يقودون في الصباح مظاهرة ويأكلون في المساء على مائدة الظالمين .. الصلابة في الرأي صفة من اجل صفاتهم فلا يقبلون في عقيدتهم هوادة ولا يعرفون المسايرة .. هؤلاء اليوم قليلون وربما اصبحوا في الغد اقل اذا اصطدموا بالمصاعب التي تنتظرهم ورأوا الويلات تنزل بهم واللعنات تنصب عليهم ولكن المستقبل لهم لأنهم يفصحون عن مشاعر ملايين الناس الذين قص الظلم « ألسنتهم » »[1] هذا ما قاله وكتبه الاستاذ ميشيل في مقال (عهد البطولة عام ١٩٣٥) وهذا ما يحفظه تلاميذه عن ظهر قلب وهي لوحة غنية متواصلة الاشراق تركز على التفاؤل (كيما نحقق على هذه البقعة من الارض التي هي بلادنا غايتنا وغاية كل انسان ـ الانسانية الكاملة) .

حول التفاؤل بالمستقبل :

يقول عام ١٩٤٣ ويعنوان المثالية الموهومة :

(مثاليتنا هي هذه الروح المتفائلة الواثقة من نفسها ومن الامة والمستقبل) .

عام ١٩٥٠ ويعنوان المستقبل قال :

« فالمستقبل الذي يتمناه البعثي هو الحياة التي تزول فيها الفروق الاجتماعية والحواجز الاقليمية والنعرات الطائفية وكل اثر للعبودية والمصلحة الخاصة والجهل والتقليد عندها يأتي المستقبل الينا وينمو فينا ولا يعود شيئاً منفعلًا وخارجاً عنا فالمستقبل مستوى نفسي وفكري علينا ان نصل اليه وليس هو الزمان الذي سيأتي »[2].

عام ١٩٥٠ ويعنوان البعث العربي ارادة الحياة قال :

(نحن نسير في اتجاه التقدم والتحرر والعدل ولسنا ندير ظهورنا ونعمي ابصارنا عن هذه الحقيقة الانسانية فنحن محاطون بقوى ثلاث اساسية تكفي لكي تملأ قلوبنا بالثقة والعزم .

قوة مصلحة الشعب العربي في حاضره ، والتاريخ العربي في ماضيه ، والتاريخ الانساني في تقدمه نحو الحرية والاشتراكية والوحدة)[3] .

وقال في ١٢ شباط عام ١٩٧٥ :

« لم يعد التراجع وارداً بالنسبة لنضال الامة العربية ولكن المطلوب ان نعطي ونزيد في العطاء ونضاعف النضال لكي نختصر الزمن ولكي لا نترك مجالًا للاعداء في ان يعطلوا بمؤامراتهم مسيرتنا ويؤجلوا يوم النصر وهو قادم لا ريب فيه »[4].

وقال في السابع من نيسان عام ١٩٧١ :

ان ما نشاهده في الاوضاع العربية من تمزق وتناحر وانهزامية وترد لهو مما يؤلم

ولكنه لا يخيف فهو اذا نظرنا اليه من الخارج وجدناه ناتجاً عن تركيز وتكثيف للمخططات الاستعمارية الصهيونية التي ضاعفت اعدادها وتآمرها اضعافاً بعد الصدمة التي منيت بها في حرب تشرين من تنامي القوة العربية تنامياً غير عادي وبفترة جد وجيزة وعلى كل الاصعدة واذا نظرنا الى تلك الارض العربية من الداخل نظرة نافذة متعمقة فاننا نجد تحت هذا السطح حقائق تدعو الى الاستبشار اكثر مما تدعو الى التشاؤم واليأس شريطة ان تكون نظرتنا نظرة الملتزم بقضايا الامة اعمق الالتزام والمشارك فيها كامل المشاركة لا نظرة الحيادي المتفرج .

وحول التصور للمرحلة التاريخية ، يقول في السابع من نيسان عام ١٩٧٧ :

« ان تصورنا للمرحلة التاريخية كان دوماً انها مرحلة انبعاث وصعود بالنسبة للامة العربية وهذا يعني ان النكسات والتراجعات وفترات الجمود والتردي ليست إلا اعراضاً زائلة وفترات استثنائية عابرة على طريق النهضة الطويل الصاعد ... ان الصورة التي تبدو قاتمة للوضع العربي الراهن لا تخيفنا لأننا نؤمن بأن الامة العربية في طور انبعاث تاريخي وان مظاهر التردي مؤقتة وزائلة ويقابلها في الوقت نفسه مظاهر للتقدم والثورة لا يجوز اهمالها او اسقاطها من حساب المناضلين ..»(٥)

وقال : عندما تتجمع الاخطار على امة ويخيم جو من القلق والانفعالات السلبية على ابنائها تفاجىء الامة نفسها بظهور قوى كانت خفية إلا انها مهيأة للظهور، هكذا القوى التاريخية تتجمع وتتفجر في وجه العوامل المهددة لمصير الامم فتكون ظروف المحن عوامل انضاج وتحضير لانبثاقها ..

اننا نتطلع الى المستقبل بثقة لأن جيلًا عربياً صهرته المبادىء والتجارب قد اكتسب النضج ولأن قطراً عربياً عظيماً كالعراق قد اصبح مسرح بطولة هذا الجيل يتقدم الى امام على طريق الوحدة والحرية والاشتراكية يفجر طاقات الجماهير ويزرع الحرية على ارضها لتنبت الابداع في النضال وفي صنع الحضارة .

وقال في السابع من نيسان عام ١٩٨١ :

« فالجماهير العربية رأت في ملحمة جيشنا العقائدي حلم التحرير يتحقق ووجدت في انتصاراته الرائعة شيئاً يثير الاعجاب بقدر ما يدعو الى المحبة والفخر فقد ملأ نفسها بالثقة بالمستقبل العربي ، وبحتمية الانتصار وتحقيق الاهداف وتحرير فلسطين »(٦).

وقال في ٢٢ / ٦ / ١٩٧٤ مخاطباً عمال وموظفي الشركة العامة للصناعات الميكانيكية في الاسكندرية :

« منذ ان جئت الى هذا القطر المناضل وانا ارى كل يوم شيئاً جديداً يبعث على الامل والتفاؤل والاعتزاز ولكن ما شاهدته اليوم في هذا المشروع يفوق في نظري كل

الانجازات لأنه يجسد العقل العربي الحديث والارادة العربية المصممة المبدعة ولأننا في معركة البقاء التي تخوضها امتنا نحتاج اكثر ما نحتاج الى هذا العقل المبدع والى هذه الارادة المصممة ..»[٧]

وحول الحرية والديمقراطية قال عام ١٩٣٥ :

« اننا نطلب الاستقلال والحرية لأنهما حق وعدل قبل كل شيء ، ولأنهما وسيلة لاطلاق مواهبنا العالية وقوانا المبدعة كيما نحقق على هذه البقعة من الارض التي هي بلادنا غايتنا وغاية كل انسان ـ الانسانية الكاملة »[٨].

وقال عام ١٩٤١ :

« ليس بين الحرية وبين القومية العربية تضاد لأنها هي الحرية اذا ما انطلقت في سيرها الطبيعي وتحققت ملء قدرتها »[٩].

وكتب عام ١٩٤٦ :

« كانت عقيدتنا دوماً ان الحرية ليست شيئاً كمالياً في حياة الامة يمكن الاستغناء عنه بل انها اساس هذه الحياة وجوهرها ومعناها والحرية لا تتجزأ فلا يمكن ان نثور على الاستعمار الاجنبي ثم نسكت عن الاستبداد الوطني لأن الدافع الذي كان يحركنا ضد الاستعمار هو نفسه الذي يمنعنا الآن من الرضا بالاستبداد ونحن مقتنعون بأن الاستعمار هو خطر ماثل دوماً ممكن الوقوع ابداً فاذا عوّد الشعب على الاستهانة بالحرية والرضا بالخنوع ، كان معرضاً في كل دقيقة لعودة الاستعمار الاجنبي من جديد ».

« الحرية لا تعني غير تربية الشعب تربية اخلاقية قومية صحيحة .

« ان الدفاع عن الحرية هو دفاع عن حياتنا لذلك فمعركة الحرية ستكون معركة حياة او موت ...

ليست الحرية مواد في الدستور ونصوصاً في القوانين وليست هي مجرد موضوع للخطابة والكتابة وانها عمل قبل كل شيء .. انها لن تدخل حياتنا ما لم نرخص الحياة في سبيلها ..

ولن نفرض على الحاكمين احترامها ونشعر بقدسيتها وقيمتها اذا لم يكن ايماننا بها جهاداً ودفاعنا عنها استشهاداً ..»[١٠]

وقال عام ١٩٤٧ :

« ان للعرب حرية كبرى هي مصدر وامان لجميع الحريات الجزئية : الحرية القومية التي تضمن لهم خلاصهم من الاستعباد وانقاذ ثروات ارضهم من سلب الاجنبي وانقاذ عقولهم ومواهبهم من الخنق والتشويه .. الحرية التي تسمح لهم باستلام مصيرهم بأيديهم من جديد .. ولكن هذه الحرية القومية الكبرى لن تتحقق

ما دام الشعب العربي بعيداً عن استلام مقدراته بيده .. »[11]

وقال عام ١٩٥٦ :

ان اندفاع العرب الطبيعي المشروع في طريق التحرر والتقدم يشكل بحد ذاته خطراً كبيراً على مصالح الاستعمار ووجوده وليس بالبلاد العربية فحسب بل في العالم ايضاً .

وقال : اننا نطمع في ان يكون التقاؤنا بالحرية والحق قدراً ذاتياً ارادياً لكل مواطن في الوطن العربي وبالتالي قدراً دائماً لامتنا .

وقال عام ١٩٥٦ :

ان هذا التفاعل المتزايد العميق بين نضالنا القومي التحرري وبين مصير الشعوب وحريتها خليق بأن يفتح امام نضالنا وفكرته واسلوبه آفاقاً حديثة خصبة المعنى .

ان حريتنا تبدو لنا اليوم وقد اثقلت بتبعات حرية الشعوب الاخرى فغدت اكثر نضجاً وعمقاً وواقعية (يجب أن نوجه هذه الثورة وجهة تعمق في الداخل) ، فنبني تحررنا الخارجى على تحررنا الفكري والاجتماعي والوحدوي فنفتح في شعبنا العربي من الامكانيات والقوى الكامنة ما يشكل رصيداً جدياً لاضطلاعنا بالمهمة التي يهيؤها لنا تراثنا الحضاري وتجربتنا القاسية في حاضرنا المتخلف والاستعمار لكي نتخلص من الاستعمار في بلادنا وفي كل مكان ونسهم فى اقامة التعاون والسلام العالميين[12] .

وقال : وما التحرر الذي نطلبه إلا تحرر من اثقال القيود والرواسب التي تراكمت على صدور الامة خلال تلك الفترة الطويلة التي توقفت فيها عن السير وعن الاتصال بمعين روحها الاصيل ومما لاشك فيه ان هذه الروح الحرة المبدعة قد فجرتها منذ زمن طويل وان استردادها لا يكون في زيادة التعلق بما نحن عليه من تأخر بل في بذل جهد اكبر نخلق بواسطته شخصيتنا من جديد وتنمي في نفوسنا بذور الحرية والابداع .

وقال عام ١٩٥٦ :

« صحيح ان الديمقراطية الحقوقية التي لا تقترن بنظم اشتراكية هي فارغة تتحول الى اداة بيد الاغنياء والمالكين ليستمروا في استغلال الشعب إلا انه يبقى دوماً في الديمقراطية وفي اسوأ اشكالها / في اشكالها الفارغة المتحجرة يبقى فيها عنصر اساسي يفيد المحكومين والمستغلين لغير الشعب »[13].

لقد اعتبر الاستاذ عفلق الحرية بمثابة الهوية التي تصون في الانسان العربي انسانيته وان الحرية ليست غاية صنمية ولكنها المناخ الذي يصنع للانسان شخصيته وسعادته ويحقق طموحه .

لم يحاول الاستاذ وضع تعريف للحرية وكذلك ولأنه نادراً ما استخدم تعبير الديمقراطية فانه لم يحاول وضع تعريف للديمقراطية ايضاً ولكنه يكاد في كل حديث

وفي كل مقال وفي كل بيان يقدم لوحة تمثل تمازج الوحدة والحرية والاشتراكية تمازجاً متناغماً يؤدي لرسم الوطن العربي كيف ينبغي ان يكون ويؤدى لرسم الامة العربية كيف ينبغي ان يكون ...

كان ينادي ويناضل في سبيل الحرية التي تعني المقدرة على العمل دون الخضوع لاي ضغط خارجي اي دون الوقوع تحت تأثير قوى اجنبية وفي سبيل الحرية التي تعني القدرة على تحقيق الفعل والترك دون الخضوع لتأثير قوى باطنة سواء أكانت تلك القوى بواعث ومبررات وما ينتج عن ربط المسببات بالاسباب او دوافع او آراء .. كانت دعوته للتصميم والاقتحام وكان يزف البشرى حتى في احلك الظروف بأن اهداف البعث العربي ستتحقق حتماً ثم لا يتوقف عند تحققها لأن ذلك سيكون نقطة البداية لاستئناف اداء الرسالة الخالدة ...

عندما يقول الاستاذ : لقد كان الشعب في مقاومته للاستعمار الاجنبي ونضاله يسعى الى تحقيق شيء ايجابي هو مجتمع عربي ناهض متقدم تسوده المبادىء والمثل العليا من عدل ومساواة وحرية انما يصف المجتمع المتحرر الديمقراطي وبهذا المعنى اي بموضوع الحرية والديمقراطية ورد فيض من الاقوال والكتابات .

قال : نحن محاطون بقوى ثلاث اساسية تكفي لكي تملأ قلوبنا بالثقة والعزم قوة مصلحة الشعب العربي في حاضره والتاريخ العربي في ماضيه والتاريخ الانساني في تقدمه نحو الحرية والاشتراكية والوحدة ..

لم يتقيد بالتعريف المدرسي للحرية والديمقراطية ولم يحدد لها تعريفاً ولكن التعبيرات التي استخدمها وهو يتحدث ويكتب عن معانيها كانت اكثر شمولًا وجمعاً فقال : نكافح الظلم الاجتماعي والاستثمار الطبقي النفعية؟ والرشوة والاستغلال ونكافح الاستبداد وتزييف الارادة الشعبية وامتهان كرامة الفرد العربي كمواطن وانسان في سبيل مجتمع حر يسترد فيه كل عربي شعوره بذاته ووجوده وكرامته بفكره ومسؤولياته .. نكافح حتى نصل الى حالة سليمة طبيعية لا يتكلم فيها عضو مبتور باسم الكل حتى نتخلص من هذا الوضع الغريب الشاذ عندها يستقيم للعرب ان يجتمعوا كلهم فتستقيم نفوسهم وتتصحح افكارهم وتتقوم اخلاقهم وينفتح مجال الابداع امام عقولهم ..

ويقول : ان اهداف العرب الكبرى في الوحدة والحرية والاشتراكية تشكل كلًا لا يتجزأ ولا يجوز فصل بعضها او تأجيله عن بعضها الاخر وهذا يكفي للقول بأننا نفهم من الوحدة العربية غير ما ينشده بعض العاطفيين الخياليين الذين يعتقدون بامكان توحيد العرب في حال السيطرة الاجنبية .

الهوامش

(١) الكتابات السياسية الكاملة ، ج ١ ، ص ١٥ .
(٢) الكتابات السياسية الكاملة ، ج ١ ، ص ٢٦ .
(٣) الكتابات السياسية الكاملة ، ج ١ ، ص ٥١ .
(٤) الكتابات السياسية الكاملة ، ج ٣ ، ص ١٩ .
(٥) الكتابات السياسية الكاملة ، ج ٣ ، ص ١٢٩ و ١٣٠ .
(٦) الكتابات السياسية الكاملة ، ج ٣ ، ص ١٨٧ و ١٨٨ .
(٧) الكتابات السياسية الكاملة ، ج ٥ ، ص ١٠٨ .
(٨) الكتابات السياسية الكاملة ، ج ١ ، ص ١٦ .
(٩) الكتابات السياسية الكاملة ، ج ١ ، ص ١٣٩ .
(١٠) الكتابات السياسية الكاملة ، ج ٢ ، ص ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ .
(١١) الكتابات السياسية الكاملة ، ج ٢ ، ص ٣٣ ، ٣٤ .

الحرية والديمقراطية
في فكر الاستاذ ميشيل عفلق

* د. عبدالجبار عبد مصطفى

تمهيد :

احتل مفهوم الحرية وتعبيرها الرئيسي (الديموقراطية) حيزاً واسعاً من اهتمامات المفكرين والباحثين . وسواء كان منطلق هذه الاهتمامات مبنياً على البحث العلمي المجرد (لأجل التنظير) أو كان اهتماماً مترجماً لمواقف فكرية معينة وتفسيراً لاطروحاتها بهذا الشأن ، فان ذلك لا يميل بنا نحو القول بأن الحرية والديموقراطية يمكن ان تعالج بحيادية تامة شأنها في ذلك شأن كل الافكار ذات البعد السياسي بغض النظر عن درجة الترابط بينهما .

ولا يختلف اثنان في ان للفكر السياسي قنواته العديدة ، كما انه من الواضح ان تتحكم في الاطروحات الفكرية جملة من العوامل الهامة التي تنحو باتجاه قولبة هذه الاطروحات بشكل يحقق تمايزاً مرتبطاً بخصوصية المنطلق في ذلك .

ان النسبية ، ضمن هذه النظرة لا يمكن أن تكون منفصلة في معناها عمّا نقصده في تحوير ما تراتبت عليه مفاهيم الحرية والديموقراطية . وفي هذا يكون منطلقنا هو ايماننا بأن لكل مجتمع فلسفة تحكمه[١] وطرائق تحدد مساره ومعطيات تميزه . ومن ضمن هذه المعطيات جوهر وطبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع والسلطة . ان الفلسفة الحاكمة (السلطة) هي ظاهرة موجودة في كل نظام ، بيد ان هذه الاطلاقية في الحكم لا تحقق ميلًا لصالح اعمام مجموعة القيم والقواعد التي تستند اليها ، بل تنحو باتجاه تخصيصها . ويترتب على ذلك ان الاساس الرئيسي[٢] الذي تقوم عليه الحرية والديموقراطية (او العلاقة بين الفرد والمجتمع والسلطة) سيبدو مختلفاً باختلاف الزمان والمكان .

واذا كانت الحرية تمثل حالة انسانية كلية في مناحيها (القانونية والفعلية) ، فانها ايضاً تمثل نواتج نهائية للوسط السياسي والاجتماعي والفكري المؤثر في مستوى الوعي الجماعي والمنبثق بدوره من الاستيعاب الشامل لمجموعة

* جامعة الموصل « كلية الادارة والاقتصاد »

الظروف الذاتية والموضوعية المحيطة في مرحلة تاريخية محددة ولمجتمع واحد بالذات .

وفي هدي ما تقدم ، كان للحرية والديموقراطية موقعها الخاص ضمن اطر الواقع العربي وحيث خضع هذا الموقع لعاملين اساسيين :

١ - مجموعة الظروف الذاتية والموضوعية .

٢ - مستوى الترابط بين وعي هذه الظروف ومجابهتها من ناحية وتوظيف الوعي لامتلاك النظرة الشاملة للحرية بكليتها بما يضمن الخاص وينفتح على العام .

واذا كان الاستاذ ميشيل عفلق قد استوعب حقائق المتغيرات العربية والدولية بين الحربين ثم بعد الحرب العالمية الثانية في الوقت الذي شهدت فيه نتائج الحرب قيام كيانات العالم الثالث ضمن الخريطة الدولية للتقسيم فان ذلك لم يؤشر لديه انصهاراً للخاص مع العام في تناول موضوعة الحرية أو غيرها .

ومن هذا المنطلق يحاول البحث ان يقدم تحليلًا مركزاً لموضوع الحرية في الادبيات الغربية والشرقية كما يوضح اسهامات الاستاذ ميشيل عفلق في التركيز على الخاص بما يرتبط زمناً ومكاناً في الواقع العربي .

بند / ١
الفكر الديموقراطي الغربي ومفهوم الحرية

ان ثلاثية (الفرد ، المجتمع ، السلطة) التي تشكل مفتاحاً اساسياً لتناول موضوعة الحرية ، كانت وما تزال معياراً لتركيز النظر لمنطلقات وتطبيقات الحرية بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي القائم .

واذا كان الفكر الديموقراطي الغربي المعاصر قد ورث من الليبرالية مفاهيمها عن الحريات الشخصية في جانبيها السياسي والاقتصادي ، فقد جرى توكيد ذلك من خلال وضع منطلق لهذا المنظور يقوم على اساس ان الحرية لا تقوم الا بالحد من السلطة السياسية لأنها اعمق مظاهر السلطة وأشدّها تركيزاً .

ووفق ذلك نما هذا الفكر نحو امكانية قيام سلطة كاملة للحرية هي السلطة الديموقراطية (التي تستمد من ارادة الشعب وتخضع للقانون)[٣] . وهكذا تمحور تنظير العلاقة بين السلطة السياسية من ناحية والفرد والمجتمع من ناحية ثانية كما يعبّر عنها ماكيفر « تقوم على اتخاذ الديموقراطية للحرية محوراً لوجودها يمثل سبيلًا لصون الجماعة تجاه الدولة »[٤] .

وبجانب ذلك ، يطرح هذا الفكر معنيين للحرية احدهما سياسي وثانيهما قانوني لتأمين حقوق الفرد تجاه سلطة الدولة . ووفق ذلك تكون الحرية في جانبها

السياسي اما قيداً على سلطة الحكم أو شريكاً بهذه السلطة من خلال ممثلي الشعب .

اما القانوني ، فهو ضمان بأن لا تهدر سلطة الحكم ، حقوق الفرد .

ويترتب على ذلك القول ، ان طبيعة السلطة السياسية هنا هي التي ستحدد طبيعة ومضمون وماهية الحرية . فاذا كانت السلطة (ديموقراطية) فانها لن تستهدف سوى تحقيق مصالح المحكومين ، أو ما يطلق عليه بـ « المصلحة العامة » . وهكذا تغدو الحرية (حريات للجميع وليست حرية طبقة متميزة)[٥] .

ومن جانب اخر اكد البعض من المفكرين الغربيين على الترابط بين الحريات والحقوق فالحرية « هي فرص اظهر التاريخ لزومها لتنمية الشخصية ، كما ان الحريات والحقوق لا انفصال بينهما »[٦] . وجرى التقسيم عند البعض بين حريات سياسية واخرى اقتصادية حيث تندرج الاولى في ان يكون للمرء كلمة (موقف) من وفي شؤون الدولة ، بينما تعني الاخرى توفير الضمان واتاحة الفرصة[٧] .

ان ماهية الحرية في الفكر الديموقراطي الغربي قائمة ، كما يرى البعض على حل اشكالية التناقض بين السلطة السياسية والحرية وحيث تكون الغلبة للحرية[٨] ويستند هذا الرأي الى النقاط الاتية :-

١ - ان الفرد هو غاية وجود السلطة . وبغيابه تنتفي مقومات وضرورات وجودها .
٢ - ان المحافظة على حقوقه الطبيعية هي اهم واجبات الدولة .
٣ - ان المذهب الحر ومن ثم الفكر الديموقراطي الغربي بكليته يجعل من النظام السياسي والقانوني والاجتماعي في خدمة المصالح الخاصة للافراد .
٤ - لذلك تبدو (الفردية والتحررية شيئاً واحداً لا فارق بينهما)[٩] .

وتأسيساً على ما تقدم ، تلبست الحرية مفهوماً وممارسة طابعاً قانونياً كان نتاجاً للارث الليبرالي الذي غدا لاحقاً يجد تعبيراته في النظام الرأسمالي الذي يمثل الاساس الذي يتمحور الفكر الغربي المعاصر حوله .

واذا كان لنا ان نضع بعض الملاحظات الموجزة لما تم تركيزه انفاً حول هذا الفكر ، فسنعمد الى طرح التصورات الاتية :-

١ - ان السلطة السياسية ، كقاعدة عامة ، تمثل تعبيراً عن واقع اجتماعي واقتصادي محدد تتلبس بانماط علاقاته وتعبّر عن تلك العلاقات .
٢ - كما ان ما تضعه السلطة بهذا المعنى ، من قوانين انما تعبّر عن صياغة للواقع القائم وهكذا لا تتلبس السلطة بحيادية تامة .
٣ - ان التركيز على الصياغة القانونية للحرية في الفكر الغربي لا يرتكن الى اساس متكامل ، لكون الحرية لا تصنع بالقوانين ولا تمارس ضمن آلية قانونية ما لم

ترتبط بحركة الواقع في الحالة الفعلية بالاضافة الى القانونية .

٤ - ويرتبط بذلك ان المذهب الاقتصادي الغربي قد ادى في الواقع الى تقسيم الكلية التي تتسم بها الحرية الى صياغات قانونية لم تطبق بحرفيتها بصياغات فعلية متساوية بما يحقق العدالة الاجتماعية . بل ان الديموقراطية نفسها كصيغة تعبير رئيسية عن جوهر الاختيارات الحرة لم تسلم من التناقض القائم بين اشتراطات المذهب الاقتصادي واشتراطات العدالة ضمن مجتمعاتها ذاتها وفي علاقتها مع المجتمعات الاخرى من ناحية ثانية .

بند / ٢
الماركسية اللينينية ومفهوم الحرية

نظرت الماركسية للسلطة كونها اقتصادية لا سياسية[١٠] وهذا ما يفسر دكتاتورية الطبقة العاملة التي اوردتها الماركسية ، كما انه يقود الى القول بأن السلطة هي في جوهرها سيطرة اجتماعية تفرضها السلطة الحاكمة على سائر الطبقات وحيث تكون السلطة السياسية ظلًا للسيطرة الاقتصادية .

ووفق هذا السياق ، طرحت الماركسية معنى الحرية منظوراً اليه من زاوية السيطرة الاجتماعية ، وحيث يتمحور هذا المعنى بانتفاء استغلال الانسان للانسان . واكدت الماركسية ايضاً انه لا قيام للحرية الحقيقية الا في ظل النظام الشيوعي[١١] .

وحيث يكون للحرية هدف اجتماعي تستمد منه حيويتها وانسانيتها والا تكون مجرد أداة للوصول الى امتيازات واحتكارات للاقلية على حساب الاغلبية[١٢] .

ان ما تقدم يثير في الواقع جملة ملاحظات على مستويين اولهما ايديولوجي وثانيهما عملي .

فعلى المستوى الايديولوجي ، يمكن ايراد الملاحظات الاتية :-

١ - ان المضمون الاقتصادي للحرية (السيطرة الاجتماعية والسيطرة المقابلة) لا يدلنا على شمولية الاطار العام للحرية . فهناك دول وامم لم تعان من هيمنة رأس المال ، بل كان استلابها داخلياً وخارجياً ومعاناتها وليدة السيطرة الاستعمارية في كل نواحيها من جانب آخر .

٢ - ان ميكانيزم التحولات في المجتمعات الانسانية بالشكل الذي اوردته الماركسية انتهاء بالمرحلة الشيوعية قد افترض كما جاءت في ادبياتها نفسها اضمحلال سيطرة الدولة ، بيد ان ما حدث منذ اول ثورة اشتراكية في ١٩١٧ وحتى ١٩٨٥ هو انه كان هناك تركيز متزايد لسيطرة الدولة مما

يثير شكوكاً عن ماهية الحرية الحقيقية .

٣ - ان آلية التفسير المادي للتاريخ بذاتها عندما تنعكس على شروط الحرية واولويات العمل الديموقراطي ، فانها قد أدت في الواقع الى التحول من اطار تعزيز انسانية الانسان باقرار حقوقه في الحريات الفردية والعامة ومن ضمنها ما يدخل في مقومات الديموقراطية مفهوماً وممارسة الى إقرار صيغ عمل ثابتة ناجعة لكل المجتمعات دون الالتفات الى ان الحرية والديموقراطية لا يمكن أن تنفصلا عن حقيقة العلاقة الثلاثية بين الفرد والمجتمع والسلطة السياسية ضمن المعطيات الذاتية والموضوعية ، وعبر تجاوز الاطر الخاصة لهذه المجتمعات ، في وقت كانت وما تزال فيه الحاجة الى تكريس هذه الخصوصية امراً مطلوباً كيما لا ينجرف الاطار الانساني للحرية وتطبيقاتها نحو الانغماس بآليات الثوابت الايديولوجية التي درج عليها هذا الفكر .

وفي الجانب العملي ، نرى اهمية تأكيد الملاحظات الاتية :-

١ - ان الثوابت الايديولوجية اعلاه قد اثبتت عبر سنوات وعقود طويلة فشلها في تجيير احكام الفكر الانساني الى تلك الالية طالما كان هذا الفكر معبّراً عن حقيقة التطور الانساني للمجتمعات وفق معطياتها الذاتية الخاصة .

٢ - كما ان النصف الثاني من الثمانينات قد شهد سلسلة تراجعات متلاحقة لصالح التغيرات الجوهرية الحاصلة بعيداً عن الكبت الفكري والقومي ، وحيث ادى ذلك الى انهيار رموز كثيرة في جوانب حياتية كثيرة .

٣ - وقد اثبت ذلك ان موضوعة الحرية والديموقراطية ليست اطاراً يصلح للتنظير المجرد بقدر ما يستجيب للتنظير الملتزم برعاية الروح الانسانية ويعزز جوانبها القيمية وبما يتوافق من جهته ايضاً مع مستلزمات التغيير الخاصة التي ستكون في جوانبها القانونية تعبيراً عن حاجات اجتماعية وتندرج في جوانبها العملية كيما تكون معبّراً للانتقالات النوعية (ضمن اطرها القومية) نحو الافضل وان تصنع في ذات الوقت تجاربها بغض النظر عن أن يكون ذلك بانتقالات سلمية أو عنيفة ، وحيث تلتقي روافد هذه الانتقالات في مضباتها النهائية بايجاد قاعدة أو قواعد جديدة للتطور على مستوى تكييف العلاقة بين الفرد والمجتمع والسلطة السياسية أو جوهر هذه السلطة السياسية (الجديدة) أو بتكييف منطلقات جديدة على المستوى الخارجي .

ان ما تقدم من ملاحظات مركزة حول الحرية والديموقراطية في البند ١ ، ٢

ليضع امامنا مهمة تعزيز نواتج الملاحظات آنفة الذكر بايضاح ماهية ومنطلقات وتكييف الحرية والديموقراطية ضمن الواقع العربي كما عايشه الاستاذ ميشيل عفلق عبر ما يزيد على الخمسين عاماً والصياغات النظرية الملتزمة بهذا الواقع التي قدمها وحيث لا ينفصل ذلك عن الاطروحات الكلية التي وضعها الاستاذ عفلق في تفاصيل الحياة العربية .

بند / ٣

حول الحرية والتحرر

أ - منطلقات اساسية

يبدو واضحاً ان خصوصية واقع معين تستلزم معالجات مظاهره الكلية الشاملة دون ان يعني ذلك الوقوع في شراك العزلة والتقوقع .

ولما كانت اية حركة تاريخية لا تنفصل عن ظروفها كما انها لا تولد في الفراغ ، لذا فقد كانت صياغات مفهوم وتطبيقات الحرية والديموقراطية مسبوقة أولًا بضرورات تبيان طبيعة الواقع ومتطلبات تغييره ضمن الساحة العربية . فالأمة العربية لم تعان من مظاهر التردي داخلياً فحسب بل كانت تلك المظاهر محكومة بارتباطها ومؤثراتها الخارجية . وحيث كانت وما تزال عمليات الصراع مع التحدي الخارجي قائمة ومستمرة(١٣) .

ان هذه الحقيقة قد اوضحت مسألة الترابط بين البعد السياسي للحرية وهو التحرر من السيطرة الاجنبية وآثارها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبعد الانساني للحرية على المستويين الداخلي والخارجي في اعادة تكييف العلاقة بين الفرد والمجتمع والسلطة بما يتوافق مع نتائج حسم عمليات الصراع لمصلحة الأمة العربية وقضاياها .

وفي هذا السياق من الترابط تخصص مفهوم الحرية في فكر الاستاذ ميشيل عفلق ليكون نضالًا لا نظرية وعملًا قومياً لا قانونياً آلياً خارج سياقاته المطلوب تأكيدها ويكتب الاستاذ ميشيل عفلق في هذا الشأن في جريدة البعث بتاريخ ٩ / اب / ١٩٤٦ مؤكداً « قد كانت عقيدتنا دوماً ان الحرية ليست شيئاً كمالياً في حياة الأمة يمكن الاستغناء عنه ، بل انها أساس هذه الحياة وجوهرها ومعناها والحرية لا تتجزأ ، فلا يمكن ان نثور على الاستعمار الاجنبي ثم نسكت عن الاستبداد الوطني لأن الدافع الذي كان يحركنا ضد الاستعمار هو نفسه الذي يمنعنا الان من الرضا بالاستبداد »(١٤) .

ان اي منظور تحليلي لتفسير مفهوم الحرية بالمعنى الذي قدمه الاستاذ عفلق

لا يتغاضى ابتداءً عن الجوهر النضالي للحرية وفقاً لمعنى اساسي مفاده اننا لا نمارس الحرية بجوهرها الانساني المتكامل ما لم تستكمل ايجاد ارضياتها الصحيحة والمناسبة ، وحيث لا تكون هناك حرية مع تسلط اجنبي . ومن ناحية ثانية لا يمكن ان تكون الدعوة لأية فكرة أو تفسير ، دعوة صحيحة ما لم تنبثق من واقعها لتعبّر عن مظاهره ومتطلباته ولذا فلم تكن الحرية « مواد في الدستور ونصوصاً في القوانين وليست هي مجرد موضوع للخطابة والكتابة ... »[١٥] وفي الواقع فان تأصيل الفكرة وتميزها ومن ثم تجذير صياغات العمل وصولًا الى اكساب مفاهيم انسانية كالحرية والديموقراطية طابعهما المطلوب لا التقليدي أو المقلد ، والعمل من اجل ان تتلبس هذه المفاهيم بلبوسها الحضاري العميق لا الفوقي المجرد ، هي مطاليب اكدت صحة الترابط بين التحرر السياسي والحرية في واقعنا حيث يقول الاستاذ عفلق في هذا الشأن : « .. للعرب حرية كبرى هي مصدر وضمان لجميع الحريات الجزئية ، الحرية القومية هي التي تضمن لهم خلاصهم من الاستعباد وانقاذ ثروات ارضهم من سلب الاجنبي وانقاذ عقولهم ومواهبهم من الخنق والتشويه ، الحرية التي تسمح لهم باستلام مصيرهم بأيديهم من جديد »[١٦] .

فالحرية وركنها الاساس التحرر يجب أن تتجسد بالنسبة الى جماهير امتنا في اوضاع اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية سليمة وعادلة[١٧] لأنه « لا حرية » كما يقول الاستاذ عفلق « اوسع واعظم من ان يربط الانسان نفسه بنهضة امته وثورتها »[١٨] .

ب - الحرية والتحرر / منطلقات قومية

ارتبطت منهجية النضال من اجل التحرر والحرية ، ايضاً بالانطلاق من التأكيد على ان وحدة التكوين والمسار والمصير للأمة العربية هي اساس رئيسي في قولبة هذه المفاهيم ، لأن هذه الوحدة لا تقرر بالطابع الجزئي أو الاقليمي لأي عمل سياسي عربي سواء كان هذا العمل على الصعيد الرسمي أو الحزبي .

وهكذا كان المنطلق أو الاطار القومي ضرورة اساس لتأصيل هذا النضال من اجل الحرية والديموقراطية . وما ينطبق على وحدة النضال هو نفسه معيار الربط المحكم بين اساسيات الحرية وقوميتها ، لأن « الحرية التي يطلبها حزب مصري أو لبناني والاشتراكية التي يعمل لها حزب عراقي أو سوري ، هما غير الحرية والاشتراكية اللتين نحتاجهما وتقدر على تحقيقهما الأمة العربية ، كأمة ذات تراث حضاري واستعدادات وامكانيات لنهضة جدية اصيلة »[١٩] .

ان الدعوة لقومية الحرية وتأصيلها وفق هذا المعيار كانت تعني للاستاذ عفلق ،

من ناحية ثانية ربطها بالعروبة « فالحرية جوهر العروبة واستقلال الرأي من ابرز صفاتها »[٢٠] . ان هذا الترابط كان يتطلب وفق نظرة الاستاذ عفلق المزيد من التربية السياسية القومية للجماهير ، لان هذه التربية كما يقول هي : « الكفيلة بايصاله الى الاستقلال الفعلي والى المحافظة على هذا الاستقلال وهي لا تنمو ولا تتاصل في النفوس الا في جو يضمن الحريات العامة »[٢١] .

كما ان هذه التربية من ناحية اخرى، اذ تركز لاسباب معروفة ، على الشباب لان « اندفاعات الشباب هي اثمن كنز في امكانات امتنا »[٢٢] ، فانما لتاكيد ارتباط هذه التربية مع نشدانهم للثقافة الحرة التي تشدهم الى مصير امتهم . وهنا يضع الاستاذ عفلق المنحى النضالي العربي لذلك بقوله « اية حرية اوسع واعظم من ان يربط الانسان نفسه بنهضة امته وثورتها »[٢٣] .

بند / ٤

الحرية والتحرر الاقتصادي والاجتماعي :

غدا من الواضح بأنه لا تحرر سياسياً بشكل استقلال ما لم ترتبط به معطيات التحرر الاقتصادي . ان كلًا منهما يستكمل الاخر ، بيد ان التمحور ضمن تفسير ينسجم مع المعطيات الخاصة يتطلب ايضاً وأولًا التركيز على البعد الفكري لذلك الاستقلال كونه منطلقاً اساسياً للتمايز في البدء والوسيلة والهدف و « حيث اننا لسنا إلّا نتاج امتنا »[٢٤] لذا فقد كان الاطار الكلي للاستقلال لا يمكن ان ياخذ معناه الا بقدر ما يمثل هذا العمل حداً فاصلًا بين الهزيمة والانتصار ، وهكذا كانت عملية « الانقلاب على الذات »[٢٥] معياراً اساسياً كيما يأخذ ذلك الاطار بعده الاصيل .

وهنا يؤكد الاستاذ عفلق ثانية بأن (القضية العربية يجب ان تؤخذ ككل لا يتجزأ وان تعالج على هذا الاساس)[٢٦] ان كلية القضية العربية ، وفق هذا التحليل تتطلب أن تكون « الجماهير العربية هي المرجع الأخير ... »[٢٧] .

وفق ذلك ابدع الاستاذ عفلق ربطه بين حقائق التناقضات الداخلية والخارجية ومستلزمات العمل النضالي الثوري بقوله عام ١٩٤٩ « ان البعث العربي قد ادرك حقيقة الاهداف القومية عندما جمعها في هذه المبادىء وادرك انها تشكل وحدة تامة . فالعمل من اجل الوحدة امر ضروري طبيعي بالنسبة للعرب لضمان مستقبلهم ، كذلك العمل في سبيل الحريّة ايضاً اذ ما قيمة الوحدة اذا لم تكن تضم شعباً حراً واعياً لحقوقه قادراً على ممارستها .. والمبدأ الثالث ، الاشتراكية وهو ان يكون في هذه المرحلة شعباً حراً منتجاً قادراً على الحياة ويكون لافراده فرص متكافئة ... »[٢٨] .

ان الاقتران العميق الذي ميز البعث وتميز به هو الاقتران بين النضال القومي

والنضال الطبقي بجانب ضرورات التحرر الاقتصادي والاجتماعي المترابط معه معناه السياسي ؛ هو اقتران قائم على طبيعة التفسير الخاص لمفهوم وغاية الاشتراكية ووسائلها بنفس الوقت . ويوضح الاستاذ عفلق ذلك بقوله « ان الاشتراكية ضرورة نابعة من طبيعة المرحلة النضالية التي تمر بها الأمة والتي تشمل الى جانب التحرر القومي ، التحرر الاجتماعي »(٢٩) .

ويتجلى ذلك ايضاً من ناحية اخرى في ان قضية الترابط بين المضمون الاجتماعي والاقتصادي للحرية مع جوانب التحرر السياسي لا يكون ترابطاً صحيحاً ما لم ينبعث من مستوى معين من الوعي والنضال وفق مستويين ذاتي (داخلي وموضوعي) خارجي . وهذا ما يعبّر عنه الاستاذ عفلق بقوله (ان حداً ادنى من الوعي كان ضرورياً ليبدأ العرب نضالهم القومي التحرري ولكن هذا النضال نفسه كان باستمراره واتساعه وتوالده ينمي في الوقت نفسه ذلك الوعي الذي يولد النضال ويرفع مستواه ويكشف عن افاق جديدة له . وان ما يطلب منا اليوم هو ان نعود فنرفع نضالنا الى مستوى الوعي الجديد الذي خلقه النضال)(٣٠) .

ان القنوات النضالية التي تدفع بالوعي وتنبع منه وفق هذه العلاقة التي اوضحها الاستاذ عفلق ، تشير الى ان تكوين مفهوم عملي خاص للحرية ، قد ارتبط ابتداءً بالتأكيد على المحتوى الانساني التحرري التقدمي للحرية لاسباب جوهرية مفادها طبيعة المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية للواقع العربي عبر تواصل حلقاته الزمنية الثلاث .

ووفق هذا المعيار تغدو مفاهيم الحرية في فكر الاستاذ عفلق عملية نضال ذاتي وموضوعي متواصل ترتبط بمدى القدرة على ايجاد التصور والادراك والوعي بضرورات الكلية الشاملة للنضال وبما يؤكد ويعزز الصياغة الايجابية الانسانية ذات المحتوى التقدمي للشخصية العربية .

وهكذا تغدو الحرية ، بالنسبة اليه حقاً واجب الاقرار من خلال النضال ، وواجباً قومياً عندما ترتبط به كل مظاهر التحديات الداخلية والخارجية كيما يؤكد تلك الشخصية ويعزز وجودها في كافة المستويات .

على ان الحرية ، وفق هذا التحليل ، قد ارتبطت لدى الاستاذ عفلق بصورة تطبيقية لها وهي الديموقراطية وهنا لا بد من التأكيد على ان صياغة مفهوم لها لا ينجرف نحو آلية نظرية لأن العلاقة بين الحرية والديموقراطية هي ليست في المضمون الدستوري الذي قد لا يكون معبراً عن حقائق المعطيات الاساسية المطلوب تأكيدها في الواقع العربي .

وهذا ما نتناوله في النقطة التالية :

بند / ٥

الحرية والديموقراطية في الاطار الخاص

لا بد من الاشارة ابتداءً على ان تركيز الخاص في الاصل يستتبعه ضرورة تركيز الخاص في التطبيقات . فاذا كان جوهر العمل الديموقراطي قائماً على اساس مقدار تمثيل الكلية الشمولية للحرية بمنظور طبيعي في التعبيرات والممارسات ، لذا فان الاطار العربي للديموقراطية لا ينفصل من ناحية ثانية عن مجموعة الاشتراطات الرئيسية المنبثقة من معطيات الواقع العربي .

فاذا كانت الديموقراطية تمثل بناءاً انسانياً يهدف الى تعزيز انسانية الفرد وشخصية الامة عبر ما يتمخض عن معركة التحرر من نواتج ، فان ذلك البناء الانساني يستهدف ايضاً اطلاق كوامن الارادة العربية لا في مجال ربط العمل الديموقراطي بقضايا التحرر العربي فحسب ، وانما في تعزيز ذلك الترابط عبر الصياغة الوحدوية للمشروع الديموقراطي منطلقاً وتطبيقاً .

ويقدم الاستاذ عفلق تحليلًا معمقاً لذلك بتأكيده على النقاط الاتية :

١ - ان خلاص العرب هو في الوحدة وسبيلهم الى تحقيقها هو الديموقراطية .

٢ - ولكي لا تظل الوحدة حبيسة الطروحات النظرية ولاجتناب انحراف الديموقراطية الى اهداف اقل درجة من الوحدة ، فيجب أن تتوجه الجماهير لانتزاع حقها في الديمقراطية المرتبطة بالوحدة .

٣ - وهذا يعني من ناحية اخرى ، تحقيق الوحدة جماهيرياً وتحقيق الديموقراطية من خلال النضال الوحدوي للجماهير[٣١] .

وفي هدي ما تقدم ، لا تكون الديموقراطية ، بهذا المعنى حقاً طبيعياً مجرداً من مقوماته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية ، بل هي حق ملتزم بهذه المقومات وواجب نضالي ايضاً عندما ترتبط بهدف قومي مصيري ، ترابطاً صميمياً ، هو الوحدة . لذلك لا يمكن ان تكون الديموقراطية في تطبيقاتها هياكل برلمانية متجردة من مضامينها الحياتية حاضراً ومستقبلًا بل هي عمل متفاعل مع الحياة العربية في الجوهري من قضاياها .

ويعود الاستاذ عفلق لتوضيح المهمة الرئيسية القومية المطلوبة من الديموقراطية عبر تأكيده على الحقائق الاتية :

الحقيقة الاولى : ان الديموقراطية تطرح نفسها اليوم طرحاً حياً تتلازم فيه الابعاد الفكرية والنضالية والسياسية والاجتماعية . وهكذا تبقى الديموقراطية ذات قيمة مجردة اذا لم تمثل عودة الروح التي غابت عن الأمة نتيجة تغييب دور الجماهير .

الحقيقة الثانية : ان قضايانا القومية اصعب واعقد من ان يستطيع تيار واحد أو حزب واحد ان يفي بحاجاتها فهي بحاجة الى جهود تفاعلية جماعية .

والحقيقة الثالثة : ان الديموقراطية عندما تصبح حقيقة واقعة في الحياة العربية ، تكون المصدر لشرعية جديدة متأتية من حصيلة الحوار والنضال والاختيار العملي النضالي .

والحقيقة الرابعة : ان الشرعية التي تقدمها الديموقراطية لا تكتمل الا بالتوجه نحو العدالة الاجتماعية ونحو تحرير الطاقات الجماهيرية من ضغط الحاجات اليومية(٣٢) .

ان توكيد هذه الحقائق ، بما يعمق الحوار الديموقراطي المنطلق من الايمان بوحدة الأمة والتحرر من اية حساسيات مسبقة ، يمثل (مدخلًا طبيعياً لبلوغ هذا المستوى الجديد)(٣٣) في الحياة العربية .

ومن الضروري الاشارة هنا الى ان تعميق هذا الوعي لا يتأتى الا عن طريق توكيد الايمان منطلقاً ووسائل واهدافاً بقضايا الأمة حاضراً ومستقبلًا .

فما نحتاجه اليوم هو الايمان لا الانتساب الى الأمة وقضاياها .

فالترابط بين منطلق الوحدة ومستلزمات التحرر العربي وعبر القنوات التي يفتحها الحوار الديموقراطي داخل الأمة هو الترابط الذي تصح معه معاني العمل العربي في كافة المستويات كيما تأخذ القاعدة الجماهيرية العربية دورها الانساني وتخلع عنها تراكمات المراحل الماضية .

ان المضامين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية التي يقدمها الواقع العربي تفترض ايلاء معالجاتها صوراً متجددة من الايمان بأهمية الانفتاح الكلي في تناول قضايا الأمة بما يعزز حالة النهوض العربي وبالتركيز على الدور الجماهيري في ذلك ، وارتباط تلك الصور بصياغات عملية نوعية متجددة في مستوى ربط النضال الوحدوي بتوسيع قواعد الحوار الديموقراطي في البناء بالشكل الذي تتعمق فيه تعبيرات الايمان بالانتماء الى الأمة العربية .

الهوامش

(١) د. عدنان حمودي الجليل : نظرية الحقوق والحريات العامة في تطبيقاتها المعاصرة (القاهرة ١٩٧٥) ص ٣ .

(٢) يرى البعض من الكتاب ان ذلك يعني ان الحرية لا تبدأ الا من حيث توقف نشاط السلطة . انظر نعيم عطية في النظرية العامة للحريات الفردية (القاهرة ١٩٦٥) ص ٢١ .

(٣) روبرت م . ماكيفر : تكوين الدولة ، ترجمة د. حسن صعب (بيروت ١٩٦٦) ص ٢٥٢ .

(٤) المصدر السابق ، وانظر كذلك : د. طعيمة الجرف : نظرية الدولة والاسس العامة للتنظيم السياسي (القاهرة ١٩٦٧) ص ٢٩٨ .

(٥) د. محمد عصفور : ازمة الحريات في المعسكرين الشرقي والغربي (القاهرة ١٩٦١) ص ١ .

(٦) هارولد لاسكي : اصول السياسة ، ترجمة ابراهيم لطفي عمر ومحمود فتحي عمر القاهرة ، بلا تاريخ) ج ٢ ، ص وانظر ايضاً :
روبرت م . ماكيفر ، المصدر السابق ، ص ٢٤٩ .

(٧) هارولد لاسكي : المصدر السابق ، ص ص ١١ - ١٣ .

(٨) د. مصطفى ابو زيد فهمي : في الحرية والاشتراكية والوحدة (الاسكندرية بلا تاريخ) ص ٢٧ .

(٩) المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(١٠) د. طعيمة الجرف ، المصدر السابق ، ص ٣٢٦ نقلاً عن Ernest Barker في كتابه Reflection on government .

(١١) د. محمد عصفور ، المصدر السابق .

(١٢) د. عدنان حمودي الجليل ، المصدر السابق ، ص ٨ .
كذلك انظر :
د. نعيم عطيه ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .

(١٣) لا نرى ضرورة للتفصيل في مظاهر الصراع العربي مع القوى الخارجية بمختلف اشكالها ويمكن العودة الى المصادر المعنية في هذا الشان .

(١٤) ميشيل عفلق ، في السياسة العربية ، مقالات البعث ٤٦ - ١٩٤٩ (بيروت ١٩٧٥) ص ص ٤١ - ٤٤ .

(١٥) المصدر السابق .

(١٦) المصدر السابق ص ص ٦٨ - ٦٩ .

(١٧) ميشيل عفلق ، معركة المصير الواحد (بيروت ١٩٧٥ ، ط ٧ ، ص ٣٢) .

(١٨) ميشيل عفلق : في سبيل البعث (بيروت ١٩٧٦) ص ص ٤٨ - ٤٩ .

(١٩) ميشيل عفلق : معركة المصير الواحد ، المصدر السابق ص ٤٢ .

(٢٠) ميشيل عفلق ، الكتابات السياسية الكاملة ، الجزء الرابع ، بغداد ١٩٨٧ ، ص ١٧ .

(٢١) المصدر السابق .

(٢٢) ميشيل عفلق ، الكتابات السياسية الكاملة ، الجزء الاول ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ١٢٩ .

(٢٣) المصدر السابق .

(٢٤) ميشيل عفلق ، في سبيل البعث ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

(٢٥) المصدر السابق ، ص ٧٨ .

(٢٦) ميشيل عفلق ، البعث والاشتراكية (بيروت ١٩٧٦) ص ٧٠ .

(٢٧) ميشيل عفلق ، نقطة البداية (بيروت ١٩٧٣) .

(٢٨) ميشيل عفلق ، في السياسة العربية ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ .

(٢٩) ميشيل عفلق ، معركة المصير الواحد ، المصدر السابق ، ص ١٠٠ .

(٣٠) ميشيل عفلق ، الكتابات السياسية الكاملة ، الجزء الاول ، المصدر السابق ، ص ٢٣٧ .

(٣١) ميشيل عفلق ، الكتابات السياسية الكاملة ، الجزء الثاني (بغداد ١٩٨٦) ص ص ٤٠١ - ٤٠٢ .

(٣٢) ميشيل عفلق ، الديموقراطية والوحدة عنوان المرحلة الجديدة ، بغداد ١٩٨٩ ، ص ص ١٦ - ١٧ .

(٣٣) المصدر السابق ، ص ٢٧ .

الحرية والديمقراطية
في فكر الاستاذ ميشيل عفلق

* مؤيد عزيز

مقدمة :

ان ما يميز البحث في اي من القضايا الاجتماعية سواء كانت هذه القضية اقتصادية او سياسية هو عدم امكانية الالمام بها بمعزل عن الفرد ـ الانسان ذلك ان ما يخص المجموع ـ المجتمع ـ لا ينفصل بأي حال عن مكونات ذلك المجموع ـ البشر ـ وان اية محاولة للتعامل مع اية قضية اجتماعية بمعزل عن الالمام بالانسان لا بد لها ان تلغي فردانية الانسان بين الموجودات الطبيعية الاخرى وبالتالي سيتحتم عليها ان تتعامل مع الانسان كشيء وليس ككائن ذكي ذي ارادة . وهو ما يعني وضعها لاسس فشل مشروعها منذ المراحل الاولى لشروعها فيه .

من اجل ان لا يحدث هذا ينبغي ان نضع في مقدمة طريقنا ان موضوعة بحثنا ترتبط بمجموع ـ مجتمع ـ يتكون من وحدات او عناصر اولى ـ انسان ـ غير متماثلة من حيث تكوينها الجوهري كعناصر وبالتالي فانها لا يمكن ان تخضع لقانون حتمي ذلك ان اختلاف الارادة والتكون الثقافي والتاريخي لكل عنصر من عناصر المجموعة سيجعل الانسياق للقانون احتمالياً ، بمعنى ان تتحرك وفق القانون وايضاً ان لا تتحرك وفق القانون وربما تتحرك وفقه ولكن ليس كما يتوقع تماماً .

فانسياق المجتمع ـ مجموعة البشر ـ لقانون اجتماعي معين يختلف عن انسياق الكتل ، مجموعة الذرات ، لقانون فيزيائي معين . وذلك لامتلاك عناصر الاولى (الذكاء والارادة) وافتقار عناصر الثانية لها بمعنى ان التحكم بحركة المجموعة الثانية الذرات يمكن ان يتم من خلال التحكم بمتغيرات القوانين التي تخضع لها حتماً وعليه فان القانون الخاص بها والذي ينبغي اكتشافه والتحكم بمتغيراته لا بد وان يكون قانوناً ثابتاً ومحدداً تحديداً دقيقاً لكي يتم التحكم بحركتها بشكل محدد ودقيق في حين يكون القانون الخاص بحركة المجموعة الاولى (البشر) قانوناً اقل حدية

---

* باحث عراقي

وتحديداً واكثر قابلية على التغير والمطاوعة لكي يحتمل تأثير الارادة والذكاء فيه .

قد يتساءل البعض ألا تفقد هذه الخاصية ـ المطاوعة ـ القانون صفته كقانون ؟ ألا يعني هامش الاحتمال فيه انه ليس صحيحاً تماماً ؟

الفيزياء الحديثة ذاتها اجابت عن السؤال حين اقرت مبدأ اللاتعيين او اللاحتم برغم تعاملها مع الجمادات المفتقدة للذكاء والارادة .

اذاً اي شكل للديمقراطية لا يمكن ان ننتظر منه النجاح في مجتمع معين بل يمكن ان ننتظر احتمال نجاحه ، حتى ولو كان قد نجح في مجتمعات بعينها وذلك بسبب الاختلاف في التكون التربوي والثقافي للافراد والظرف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والقومي الذي عاشه ويعيشه المجتمع المعين عن الآخر الذي نجح فيه الشكل المقترح للديمقراطية من حيث ان الديمقراطية انما هي نوع من محاولة تنظيم علاقة الافراد فيما بينهم والمجموعات فيما بينها وفي علاقتها مع السلطة .

وايضاً لأن مجتمع اي امة ليس كياناً منفصلاً عن المجتمعات الاخرى التي يمكن ان تؤثر فيه وفي توجهاته سلباً وايجاباً بمعنى تحد من حركته او تدفعه الى امام . فهي في كلتا الحالتين ستؤثر في شكل علاقاته الداخلية على مستوى الافراد والجماعات اي في ديمقراطيته .

عليه فان شكل الديمقراطية المقترح ومفهومها محكومان بعاملين احدهما داخلي ـ التكون التربوي والثقافي للافراد وظرف المجتمع الخاص ـ والآخر خارجي ـ علاقة المجتمع المعين بالمجتمعات الاخرى وبصورة ادق علاقة دولته القومية ـ القائمة في طور التكون ـ مع الدول القومية الاخرى وقابلان ـ شكل ومفهوم الديمقراطية ـ للتغير تبعاً لتغير تأثيرات العاملين الحاكمين له وبالتالي فانهما لا يمكن ان يكونا جامدين مقيدين بل متحركين متسعين حيويين « لأن الواقع يختلف تماماً عن التصميمات النظرية ولا نستطيع دوماً ان نتحكم في الظروف بل واجبنا ان نحسن الاستفادة من كل ظرف على افضل وجه ممكن »[1] .

ان هذا الفهم لطبيعة القانون الاجتماعي عموماً وللعمل الديمقراطي خصوصاً كان ضرورياً من اجل التعامل مع الحرية والديمقراطية في فكر الاستاذ ميشيل عفلق (رحمه الله) لأن هذا الفهم مستخلص من ذات الفكر بشكل من الاشكال او بالاصح يمثل ركيزة الرؤية ـ حسب اعتقادي ـ التي ينطلق منها (الاستاذ) في تعامله مع هذين الهدفين النضاليين وهو اعتقاد قد يدعمه البحث او يفترق عنه .

لذا اشير الى ان هذا البحث لا يعنى بتطور هذين المفهومين في فكر « الاستاذ » ميشيل عفلق ، لأنني ارى ان البعث العربي عنده انما يقوم على رؤية شاملة للامة العربية تاريخاً وواقعاً ملؤه التحديات وامكاناتها تبلورت في وعيه من خلال نبعين

اساسيين هما :

اولًا : الايمان المطلق بقدرات الامة الحضارية التي تجسدت بأفضل ما يكون في الحضارة العربية الاسلامية وبأن الامم الحية لا تموت برغم ما قد يظهر عليها من علامات الشيخوخة .

ثانياً : الانفتاح الواعي على معطيات الفكر الانساني والتجارب القومية دون اي شعور بالدونية ازاء عظمة هذه التجارب والافكار منذ ان بدأ التبشير برسالته القومية الانسانية .

واشير ايضاً الى ان هذا البحث يحاول ان يكون فعلًا نضالياً يمد ولو خطوة متواضعة في طريق النضال العربي المعاصر ـ طريق وحدة النضال العربي المؤدي الى وحدة الامة ـ وبالتالي سوف لا يتعامل مع فكر القائد المؤسس تعامله مع انجاز محض او مدرسة فلسفية بل كحياة يعيشها فكر حي يحمل مواصفاته وخصوصياته منذ ولادته يكبر بها وتكبر به مع الزمن واتساع التجربة الحياتية النضالية ولكنه يبقى محافظاً على مواصفاته وخصوصياته الاولى البساطة والعمق الشديدين سر ديمومته وحيويته وانتمائه الى الرؤى لا الى النظريات الفلسفية وهو الذي يتجسد علمياً في اعتماده الايمان قبل الاقناع المنطقي كأية رسالة او رؤية تمثل محتوى جوهرياً يتخذ صور تجليات مختلفة في الخطاب الفكري بحيث يمكن اكتشافه ـ المحتوى الجوهري ـ في اي من الخطابات دون النظر في مناسباتها واهدافها .

واخيراً فان التعامل مع الحرية والديمقراطية معاً في بحث واحد اقتضى منهج بحث يستطيع الوصول الى خصوصيات كل واحدة منها من جهة وكل ما هو مشترك من جهة ثانية للوصول الى سر تلازم الاثنتين . ولقد رأيت ان بحث كل منهما بصورة منفردة هو افضل ما يمكن ان يحقق هذه الاهداف من حيث امكانية الوصول الى المواصفات والوظائف والمناقضات الخاصة بكل منهما وتحديد ما هو مشترك فيها وبالتالي كشف الجدلية القائمة بينهما .

الحرية في فكر الاستاذ ميشيل عفلق :

مهما اتسعنا في تعريف الحرية وشرحها ومناقشتها فاننا على الاعم سنصل الى ما توصل اليه سارتر ، الحرية واحدة ولكنها تظهر على انحاء مختلفة وفقاً للظروف[٢] انطلاقاً من هذا يصبح التمايز قائماً في (وفقاً للظروف) لكن ظروف من ؟

الانسان بوصفه ذاتاً متفردة (يمثل اختلافها عن الآخرين الحقيقة الكبرى للتجربة البشرية)[٣] ؟ وبالتالي نناقش الحرية على اساس ان محبتها اصيلة في الطبيعة البشرية[٤] فنتجه الى الطبيعة البشرية ، ام المجتمع بوصفه كلًا مكوناً من مجموعة ناس تتوافر لديهم اولًا قيم مشتركة بينهم يقدرونها جميعاً[٥] وبالتالي يكون

التعامل معها محكوماً بالقوى الاخلاقية التي يتعين بها آخر الامر نهوض كل جماعة من الجماعات البشرية وتدهورها وانهيارها[٦] والعلاقات الاقتصادية التي يذهب هارولد لاسكي الى كونها الاساس في اية مناقشة لمشكلة الحرية حين يقرر لا يوجد في الحقيقة ادنى ظل من شك في ان مشكلة الحرية بأكملها ترتبط اليوم كما كانت دائماً في الماضي بموضوع الملكية[٧] فيكون الاكتفاء الاقتصادي والفراغ للتفكير هما الشرطين الاساسيين للرجل الحر[٨] والثقافة السائدة واحوالها انها تعني العلوم والفنون والتربية والاخلاق والصناعة ـ فتصل الى ان شئنا ان يكون الافراد احراراً حقاً ان نعمل على ايجاد الاحوال ـ الثقافية الملائمة التي تعين على تحقيق ذلك[٩] والسلطة القائمة على رأس الدولة ، وستكون الحرية محكومة بنوع السلطة من حيث ان كل من يتأمل العلاقة بين الحرية والانظمة الموجودة في اية دولة سيجد من الصعب عليه كما اعتقد ان يقاوم الاستنتاج بأن الحرية لا يمكن ان تتوفر بدون الديمقراطية التي هي اطار الحكومة يتوفر فيها اولًا : اعطاء الناس الفرصة لصنع الحكومة التي يعيشون في ظلها وثانياً : ان القوانين التي تصدرها هذه الحكومة سوف تربط الجميع بدرجة متساوية[١٠] وبالاشخاص القائمين عليها الذين تؤثر فيهم ـ السلطة ـ سلباً من حيث ان الدرس الوحيد الذي يؤكده استقصاء التاريخ هو ان السلطة التي لا رقابة عليها لا مفر بلا استثناء من ان تسمم اولئك الذين يمتلكونها[١١] .

ام الانسان كذات محددة ومتميزة وعضو في مجتمع امة ؟ وبالتالي فان التوفيق بين هاتين الصفتين يصبح لازماً فتكون الظروف مزدوجة ـ ظرف الانسان وظرف المجتمع ـ مما يفترض ان تراعي مناقشة الحرية تأثير كل منهما في الآخر فتشتمل مؤثرات وتأثرات الانسان والمجتمع والعلاقة الجدلية القائمة بينهما كون ان للاجزاء تأثيراً في الكل وللكل تأثير في اجزائه ، ولأن وجود هذين الكيانين وترابطهما حقيقة موضوعية غاية في البساطة والواقعية فان الظروف التي ستحدد النحو الذي ستظهر عليه الحرية هي ظرفاهما معاً .

بضوء المعطى الاخير والانتقال الى الخاص العربي ـ الانسان العربي ـ الامة العربية ـ يمكن التعامل مع الحرية في فكر الرفيق القائد المؤسس ميشيل عفلق والتوصل الى سر تعدد دلالات المفردة ـ الحرية الفردية ، الاستقلال ، الديمقراطية ـ حرية التعبير ـ ومعناها حيث انها « تعني بالاضافة الى النضال التحرري ضد الاستعمار واستبداد الحكومات الرجعية والعميلة ، الوعي والتربية وروح الثورة والنضال والابداع والبطولة »م[١٢] وايضا الوصول الى الجوهر الذي انبثقت منه الصفات المتعددة التي وصف بها الحرية التي هي :

١ ـ حق وعدل ووسيلة لاطلاق المواهب والقوى المبدعة « اننا نطلب الاستقلال

والحرية لأنهما حق وعدل قبل كل شيء ولأنهما وسيلة لاطلاق مواهبنا العالية وقوانا المبدعة »[١٣] .

٢ ـ ارتباط الانسان بنهضة الامة وثورتها (اي حرية اوسع واعظم من ان يربط الانسان نفسه بنهضة امته وثورتها)[١٤] .

٣ ـ مبدأ ومثل اعلى (مجتمع عربي ناهض متقدم تسوده المبادىء والمثل العليا من عدل ومساواة وحرية)[١٥] .

٤ ـ جناح داعم للاشتراكية (الايمان بالاشتراكية وحدها يتطلب الانفصال عن الاوضاع الرجعية فكيف اذا دعمناها بجناحين لا يقلان عنها قيمة هما ؛ الحرية والوحدة العربية)[١٦] .

٥ ـ اساس الحياة وجوهرها ومعناها « انها اساس هذه الحياة وجوهرها ومعناها »[١٧] .

٦ ـ لا تتجزأ : « الحرية لا تتجزأ فلا يمكن ان نثور على الاستعمار الاجنبي ثم نسكت عن الاستبداد الوطني لأن الدافع الذي كان يحركنا ضد الاستعمار هو نفسه الذي يمنعنا الآن من الرضا بالاستبداد »[١٨] .

٧ ـ الاستهانة بها تؤدي الى عودة الاستعمار « اذا عود الشعب على الاستهانة بالحرية والرضا بالخنوع كان معرضاً في كل دقيقة لعودة الاستعمار الاجنبي من جديد »[١٩] .

٨ ـ تربية اخلاقية قومية صحيحة « فالحرية لا تعني غير تربية الشعب تربية اخلاقية قومية صحيحة »[٢٠] .

٩ ـ حياتنا : الدفاع عن الحرية « اذن هو دفاع عن حياتنا لذلك فمعركة الحرية ستكون معركة حياة او موت »[٢١] .

١٠ ـ عمل « ليست الحرية مواد في الدستور ونصوصاً في القوانين وليست هي مجرد موضوع للخطابة والكتابة ولكنها عمل قبل كل شيء »[٢٢] .

١١ ـ تحقق امكانية كل فرد لتحقق امكانية الامة العربية (ان الدولة العربية التي يعمل لها البعث العربي هي التي تتيح لجميع المواطنين ان يعملوا متعاونين على تحقيق امكانية الامة العربية في مجال الروح والمادة وذلك بتحقيق امكانية كل فرد من افرادها دونما عائق مصطنع وبذلك تبعث القوى الكامنة في الامة وتصحح القيم البالية »[٢٣] .

١٢ ـ اساس اخلاقي تقوم عليه الدولة « الدولة اذن تقوم على اساس اجتماعي هو القومية واساس اخلاقي هو الحرية »[٢٤] .

١٣ ـ جوهر حياة العرب « ان الحرية هي جوهر حياتهم ـ العرب ـ وانها كانت

الاساس المتين لنهضتهم الماضية وستظل كذلك في المستقبل»[٢٥] .

١٤ ـ مربّ للوعي مكافىء للنضال « ان النضال هو خير مربّ للوعي لأنه ممارسة مباشرة وصحية لمعنى الحرية ولمعنى الحق والعدل ولمعنى التقدم »[٢٦] .

١٥ ـ تناقضها مع الاشتراكية غير مقبول « لقد كان شعورنا بأن من واجبنا كجزء من الانسانية ان نبحث ونفتش ونجرب لنوفق بين الاشتراكية والحرية حتى لا تكون الاشتراكية على حساب الحرية وحتى لا تكون سعادة المجموع على حساب حرية وكرامة الفرد ، ففي ذلك تناقض غير مقبول »[٢٧] .

١٦ ـ وجودنا رهن باخلاصنا لها « ان وجودنا ذاته رهن باخلاصنا للحرية وللقيم الانسانية »[٢٨] .

١٧ ـ هي الارادة « الارادة هي الحرية هي وليدة الحرية »[٢٩] .

١٨ ـ مميز حياة الانسان « الانسان كانسان والمجتمع كمجموعة متجانسة لا يمكن ان يرضوا بحياة ميكانيكية .. حياة خلايا النحل والنمل ولا بد من مراعاة الجانب الانساني جانب الحرية جانب المبادرة الفردية »[٣٠] .

١٩ ـ ركيزة الاستقلال « كما كانت ـ طريق الاستقلالية ـ قائمة على الثقة بالانسانية ويعمق نزوعها الى الحرية »[٣١] .

٢٠ ـ الوعي والتربية وروح الثورة والنضال والابداع والبطولة « والحرية التي تعني بالاضافة الى النضال التحرري ضد الاستعمار واستبداد الحكومات الرجعية والعميلة ، الوعي والتربية وروح الثورة والنضال والابداع والبطولة »[٣٢] .

٢١ ـ اهميتها بعد الهوية القومية مباشرة « انها تاتي مباشرة من حيث الاهمية بعد تعيين الهوية القومية الحضارية »[٣٢] .

٢٢ ـ تعبير عن الثقة بالشعب وبأصالة الامة « في مفهوم البعث البطولة هي الحرية فعندما تسد السبل كلها تبقى طريق البطولة سالكة وهي تعبير عن الثقة بالشعب وبأصالة الامة »[٣٣] .

وتحددت افعالها في الفرد والمجتمع بضوئه التي هي :

١ ـ اطلاق المواهب والابداعات .
٢ ـ تحقيق الانسانية الكاملة .
٣ ـ الانفصال عن الاوضاع الرجعية .
٤ ـ تحرك النضال ضد الاستعمار وتمنع الرضا بالاستبداد .
٥ ـ تمنع عودة الاستعمار .
٦ ـ تبعث القوى الكامنة في الامة وتصحح القيم البالية .
٧ ـ تربي الوعي[٣٤] .

٨ ـ تضمن الخلاص من الاستعمار تنقذ الثروات من سلب الاجنبي تنقذ العقول والمواهب من الخنق والتشويه « ان للعرب حرية كبرى هي مصدر وضمان لجميع الحريات الجزئية : الحرية القومية التي تضمن لهم خلاصهم من الاستعباد وانقاذ ثروات ارضهم من سلب الاجنبي وانقاذ عقولهم ومواهبهم من الخنق والتشويه ، الحرية التي تسمح لهم باستلام مصيرهم بأيديهم من جديد »[٣٥] .

ومناقضاتها :

١ ـ السلطة والقوة « ان السلطة والقوة عرضة للاغراء ومجلبة لضعف النفس بدلًا من رفعها الى مستوى تلك القيم ـ قيم الانقلاب ـ »[٣٦] .

٢ ـ الاستعمار ، استبداد الحكومات .

٣ ـ برودة التعامل والابتسامة الساخرة « ان الاسلحة التي تهدد هذا النشء كثيرة مختلفة وثمة سلاح امضى من السجن والتعذيب هو سلاح البرودة التي يقابله بها بعض مواطنيه والابتسامة الساخرة التي يجيبون بها على ندائه وحماسته »[٣٧] .

٤ ـ البؤس والحرمان « اننا في دفاعنا عن الجماهير المحرومة لا نمنحهم صدقة بل نطلب لهم حقاً ولا يهمنا تخفيف البؤس اذا لم يكن ذلك لزيادة ثروة الحياة »[٣٨] . وبالتالي الوصول الى مفهوم الديمقراطية واسلوب العمل الديمقراطي الذي يمثل التجسيد المادي لمفهوم الحرية على صعيد الجماعات وتأثير الوضع القومي فيه وتشخيص المعضلات والازمات التي تواجه الديمقراطية في الوطن العربي من حيث انها نظام للعلاقات ينبثق من ظرف الفرد ضمن المجتمع وظرف الامة ضمن الامم الاخرى والذي سيؤدي الى ارتباط الحرية والديمقراطية بالوحدة والاشتراكية حيث تكون الوحدة ضرورية لمراعاة ظرف الامة بين الامم الاخرى والاشتراكية لمراعاة ظرف الفرد في مجتمع الامة ودولته القومية ، وبالتالي سيكون الاشتراك بين الحرية والاشتراكية في الصفات والافعال معقولًا وواقعياً ـ تشترك الحرية مع الاشتراكية في الصفات (حق وعدل) وفي الافعال (اطلاق المواهب والقوى) ـ وكذلك الحال بين الديمقراطية والوحدة حيث تتكاملان « ان خلاص العرب هو في الوحدة وسبيلهم الى تحقيقها هو الديمقراطية »[٣٩] وتلتقيان في الجوهر (النضال) وهو ما يؤدي الى تميز المحتوى والصيغة وتعدد الاشكال « يجب ان تنظر اليها في حقيقتها العميقة وهي انها نضال شعبي له ثمنه الغالي وله افقه واهدافه الاساسية »[٤٠] والاداء « ان التجربة الوحدوية تحتاج الى اوسع مشاركة ديمقراطية نضالية وعلى مستوى قومي لكي يضمن النجاح »[٤١] .

الديمقراطية في فكر الاستاذ ميشيل عفلق :

اذا كانت الحرية قضية تتصل مباشرة بالانسان ذاتاً وعضواً في مجتمع فان الديمقراطية هي الحرية ايضاً ولكن المتصلة بمجموعة من الناس ـ فرادى او كيانات سياسية وقومية وتكون بذلك التعبير الاجتماعي المتخذ شكل علاقات اجتماعية سياسية اقتصادية والتجسيد المادي المتخذ شكل مؤسسات وجبهات للحرية ذاتها ـ فردية او اجتماعية ـ ومن هنا ينشأ التلازم وتبادل التأثير بين الحرية والديمقراطية الذي اشار اليه لاسكي « ان الحرية لا يمكن ان تتوفر بدون الديمقراطية »[٤٢]. والذي يمكن طرح وجهه الآخر « لا مجتمع ديمقراطي دون انسان حر » او بشكل آخر « لا ديمقراطية حقيقية دون حرية حقيقية » وعلى الرغم من ان مثل هذا القول يحتاج الى الكثير من التمهيد له بالدخول في تفاصيل الحرية والديمقراطية ولكن ليس صعباً اذا ما اعتمدنا مواصفات الحرية التي اشرت اليها في فقرة الحرية ومواصفات الديمقراطية التي سيأتي ذكرها لاحقاً والمستخلصة من فكر الرفيق القائد المؤسس (ميشيل عفلق) بمعنى امكانية الوصول اليها من خلال الانطلاق من الحرية وضروراتها وارتباطاتها بالضرورات الانسانية ـ الثقافة والوعي والاكتفاء الاقتصادي والزمن والارادة ... الخ ـ كشرط لتحققها ونقلنا هذه الشروط الى المستوى الاجتماعي كشرط للديمقراطية الحقيقية التي تسعى اليها المجتمعات الانسانية واخذنا بالحسبان جدلية الوجود الانساني والتأثير المتبادل لعناصره عموماً وعدم امكانية الاستغناء عن اي منها او ابعاده .

فاذا ما سلمنا بكون الديمقراطية هي نظام العلاقات الاجتماعية المقترح لمجتمع والمجسد لمفهوم الحرية للفكر الذي اقترح النظام فانه يصبح من السهل الوصول الى معنى الديمقراطية الشامل الذي يتضمن السلوك الديمقراطي بين الناس وعلاقات الاحزاب مع بعضها وعلاقة السلطة بالشعب ـ في ذلك الفكر والتحقق من مدى وضوح وتجانس الرؤية للفكر المعين :

يقوم فهم الديمقراطية عند الرفيق القائد المؤسس (ميشيل عفلق) على اساس انه صفة الدولة التي تتيح لجميع المواطنين ان يعملوا متعاونين على تحقيق امكانية الامة العربية في مجال الروح والمادة « ان الدولة العربية التي يعمل لها البعث العربي هي التي تتيح لجميع المواطنين ان يعملوا متعاونين على تحقيق امكانية الامة في مجال الروح والمادة وذلك بتحقيق امكانيات كل فرد من افرادها دونما عائق مصطنع وبذلك تبعث القوى الكامنة في الامة وتصحح القيم البالية »[٤٣].

ومن اجل مزيد من الفهم للديمقراطية في الدولة العربية التي يعمل لها البعث ولكيفية تحقيق اهدافها ـ اتاحة المجال لجميع المواطنين في ان يعملوا متعاونين

تحقيق امكانية كل فرد ، بعث القوى الكامنة في الامة العربية وتصحيح القيم البالية ـ كان لا بد من التعرض للموقف من السلطة والموقف من الآخر الايديولوجي والسياسي والقومي الموجود ضمن حدود الوطن العربي وللمشاكل التي تواجه الديمقراطية في فكر القائد المؤسس (ميشيل عفلق) .

أ ـ الموقف من السلطة :

اذا كان الدرس الوحيد الذي يؤكده استقصاء التاريخ ان السلطة التي لا رقابة عليها لا مفر ، بلا استثناء من ان تسمّم اولئك الذين يمتلكونها[٤٤] واذا كانت « السلطة والقوة عرضة للاغراء ومجلبة لضعف النفس بدلًا من رفعها الى مستوى قيم الانقلاب »[٤٥] فلا بد من وضع مقياس يؤشر الانحراف وقوة تصحح الخطأ والانحراف هذا المقياس هو النضال وهذه القوة هي الحزب فالنضال فوق الحكم وقبل الحكم وبعده[٤٦] كفعل معياري تؤشر الافعال قياساً له والحزب مفجر الثورات هو فوق الثورات واذا ما اخطأت الثورات فالحزب موجود لكي يصحح[٤٧] ككيان مادي حي وملموس يؤدي فعل التصحيح وبذا يكون (النضال والحزب) الادوات التي تمنع التسمم وتدق ناقوس (الخطر حين تتحقق خشية الثورة بأن) يتأثر بالاعداء من هم بحكم مصالحهم واوضاعهم وآمالهم في صف الثورة[٤٨] وتشخص ان « المرض ليس في الثورة وانما المرض في القيادات الثورية »[٤٩] .

ان هذا الموقف من الانسان وهو يمتلك السلطة والنابع من الرؤية القائمة على الانسان بوصفه ذاتاً جعل الموقف من السلطة متميزاً عن سواه ليس من حيث تشخيصه لطبيعة السلطة بل في التعامل معها ومعالجة اشكالاتها وهذا ما يمكن ان نلمسه في التشخيص الطبقي للسلطة في الفقرة « ان الفئة المتحكمة اليوم بمصير البلاد مسوقة حتماً الى استغلال الحكم بكل الوسائل لأنها مضطرة الى ارضاء الاسر الكبيرة التي انما جاءت هذه الفئة الى الحكم لتمثل مصالحها والى ارضاء الانصار الذين تعتمد عليهم وتيسير مصالح كبار التجار الذين يسندونها في الظروف الحرجة »[٥٠] وبشكل اكثر دقة في « ان الديمقراطية ، الديمقراطية الحقوقية التي لا تقترن بنظم اشتراكية هي فارغة تتحول الى اداة بيد الاغنياء والمالكين ليستمروا في استغلالهم للشعب »[٥١] الذي يلتقي من حيث الجوهر مع التشخيص الماركسي « الحكومة الحديثة ليست سوى لجنة ادارية تدير الشؤون العامة للطبقة البرجوازية بأسرها »[٥٢] ولكنه يفترق عنها في المعالجة من حيث رفضه للديكتاتورية مهما كان شكلها او غايتها « ان الدكتاتورية ولو كانت كلها لمصلحة الشعب .. كل عمل من اعمالها لمصلحة الشعب هي نظام مزعزع وغير ثابت .. غير صالح .. ومتناقض لأنه يعرض الاصلاحات التي تقوم بها الدكتاتورية للزوال والضياع والفقدان في يوم ما اذ

انها لا تسمح لوعي الشعب ان ينمو وان يحيط هذه الاصلاحات بسياج من قناعته ووعيه ونضاله »[٥٣] في حين تعالج الماركسية طبقية السلطة بابدال الدكتاتور الطبقي بدكتاتور طبقي آخر اكثر ثورية من وجهة نظرها ـ (الدكتاتورية الثورية للبروليتاريا)[٥٤] .

ولأن الرؤية البعثية تقوم على اساس وجود الانسان في امة اضافة الى كونها ذاتاً متفردة ـ ووجود الامة بين امم اخرى فانه ينتقل من اثر السلطة على الشعب بالحكم الى اثرها على علاقة الامة بالامم الاخرى فيرى انه (اذا عود الشعب على الاستهانة بالحرية والرضا بالخنوع كان معرضاً في كل دقيقة لعودة الاستعمار الاجنبي من جديد »[٥٥] .

ب ـ الموقف من الآخر :

يمثل الآخر المعني هنا الآخر السياسي ـ الاحزاب والقوى السياسية والفكرية الاخرى ـ والآخر القومي ـ الاقليات القومية الاخر الموجودة ضمن حدود الوطن العربي . ولقد اتخذت الموقف من الآخر منبعاً لفهم الديمقراطية من كون الديمقراطية سلوكاً انسانياً على صعيد الفرد والجماعة قابلًا للتنمية بالتربية والتثقيف اكثر من كونها نظاماً لحكم لأنه هو الذي يؤدي الى الالزام الذاتي الحر بالنظام .

١ ـ الموقف من الآخر السياسي والايديولوجي :

ان الموقف من الآخر السياسي والايديولوجي ينطلق من حقيقة موضوعية وعلمية فحواها « ان القضية القومية اصعب واكثر تعقيداً من ان يستطيع تيار واحد او حزب واحد ان يفي بحاجاتها او يستوعبها فإذن هي بحاجة الى جهود الجميع والى آراء ووجهات نظر مختلفة تتكامل ويصحح بعضها بعضاً »[٥٦] كان ابن رشد قد اشار اليها قبل اكثر من ثمانمائة سنة « ليس منها صناعة يقدر ان ينشئها واحد بعينه فكيف بصناعة الصنائع وهي الحكمة »[٥٧] وهي حقيقة نابعة من الايمان « الحق لا يضاد الحق بل يوافقه ويشهد له »[٥٨] .

ان هذه الحقيقة ادت الى المواقف التي تقر بحق الآخر من ان يرى ما يراه وبضرورة لقاء وتفاعل الرؤى المختلفة في جبهة قومية شعبية على نطاق الوطن العربي « ان الجبهة القومية الشعبية على نطاق الوطن العربي والعمل الشعبي المسلح هما الركيزة الاساسية لكل ستراتيجية في مستوى الرد على العدوان الصهيوني الاخير . فالوحدة والديمقراطية هما شعار المرحلة الراهنة ، ان النكسة لا تتحول الى نصر إلا اذا استطعنا جعلها منطلقاً للوحدة »[٥٩] .

والوقوف ضد كل ما يسيء الى لقائها « لا بد ان توضع موضع الدراسة والتحليل

الاخطاء والعيوب الاخلاقية التي كانت تتكرر منذ عشر او عشرين سنة وتنمو وتتضخم وتفتك بالنضال العربي الثوري وتنهش من لحمه دون ان يشعر احد او ينتبه »[٦٠] والعمل باستمرار على ما يديم اللقاء والحوار بما يعمق الرؤية الثورية النابعة من تفاعل هذه الرؤى المختلفة لأن النظرة العلمية الموضوعية تقتضي ذلك « اللقاء الثابت الدائم المتطور بين فرقاء ثوريين لأن الثورية الحقة هي القائمة على النظرة العلمية الموضوعية ، والنظرة العلمية الموضوعية ترفض الاستئثار والتعصب وترفض الغرور الذي يوهم بأن بالامكان الاستغناء عن التعاون مع الفصائل الثورية الاخرى[٦١] وبالتالي رفض الارهاب والقمع الذي يمكن ان تمارسه اي سلطة ضد الآخر السياسي مهما كان هذا الآخر مختلفاً في الرؤية « اصدرنا بياناً بمناسبة اعدام الاخوان المسلمين ـ برغم رأينا فيهم وبينا اننا لا نوافق على القمع الارهابي »[٦٢] ويمتد هذا الموقف من الآخر السياسي في القطر الواحد وفي الامة ليشتمل التعامل مع الخصوصيات القطرية في الوطن العربي فيقر ان « الخصوصيات القطرية واقع لا يمكن ولا يجوز تجاهله والقفز من فوقه والاقتراب من الشعب يعني سماع صوته ورأيه بل آرائه المختلفة باختلاف فئاته ومستوياته والانفتاح عليها بحب واحترام »[٦٣] لأنه يرى ان اختلاف الرؤى الثورية نابع منها اساساً وبالتالي فان العمل القومي الثوري ينبغي ان يكون تكاملياً وليس تضادياً « نحن نرى انه من الطبيعي في اوضاع التجزئة الراهنة ان تتعدد التجارب الثورية في المجتمع العربي وتتنوع وننظر اليها كأنها تجربة واحدة متعددة الجوانب متكاملة الاجزاء وانها مكملة لتجربة الحزب لا منافسة له ، ومن واجبها ان تتكامل وتتفاعل في سبيل تعزيز وحدة النضال ونضال الوحدة »[٦٤] لأن التكامل ضروري من اجل الشمول اولًا « من اولى ضرورات النضال القومي الجديد اجراء العديد من اللقاءات بين البعثيين والناصريين وجميع القوى القومية الاخرى لتجاوز الحساسيات ولكي يتعرف كل منهم على وجهات نظر الآخرين »[٦٥] ومن كونه حاجة اساسية للعمل الوحدوي العربي ثانياً « ان التجربة الوحدوية تحتاج الى اوسع مشاركة ديمقراطية نضالية وعلى مستوى قومي لكي يضمن لها النجاح »[٦٦] ولأنه مصدر الشرعية الحقيقي لأي سلطة او حركة ثورية ثالثاً « ان الديمقراطية عندما تصبح حقيقة واقعة في الحياة العربية تكون المصدر لشرعية جديدة تأتي من حصيلة الحوار والنضال والاختبار العملي النضالي ومدى التجاوب مع اماني الشعب وارادة الجماهير ومدى تمثل هذه الحركات لتطلع الجماهير الى النهضة والتقدم والدخول الحاسم في حياة العصر »[٦٧].

٢ ـ الموقف من الآخر القومي :

ينطلق الموقف من الآخر القومي من الايمان بحق جميع البشر في الحرية وبضرورة

الدفاع عن هذا الحق « اننا حريصون على الحرية لجميع البشر ومستعدون للتضحية في سبيل الدفاع عن الحرية في العالم فكيف لا ندافع عن حرية اخواننا الذين يعيشون معنا منذ مئات السنين لم يفرق بيننا وبينهم فرق وقد جمعتنا اواصر شتى وهذه الارض وهذه السماء »[٦٨] ويراعي في ذات الوقت الملابسات التاريخية والسياسية التي تدخلت في عمل الحركات القومية في الوطن العربي « موضوع الاكراد ذو شقين : شق مبدئي وآخر سياسي والحزب لا يعترض على حق الاكراد في ان يكون لهم نوع من الحكم الذاتي ، اما الشق السياسي فيختلف : ان حركة العصيان الكردي في العراق كانت موضع استغلال من القوى الاستعمارية والرجعية رغم ان الحركة الكردية تعتمد على شعور وطني عند المواطنين الاكراد ، شعور مشروع وغير مشبوه ولكن القوى الاستعمارية والرجعية تستغله وتشوه مقاصده »[٦٩] مرتكزاً الى مبدأ اساسي هو الاعتراف بمساهمة هذه الاقليات في بناء الحضارة العربية الاسلامية « انها القومية العربية قومية انسانية تنظر بحب وتعاطف واحترام لكل القوميات وخاصة تلك التي شاركت العرب بالمصير قروناً واجيالًا وجمعتها بالعرب حضارة واحدة وتراث روحي خالد »[٧٠] وتقديس الشعور القومي لدى الآخرين « نقدس قوميتنا ونقدس الشعور القومي الايجابي عند الشعوب الاخرى »[٧١] والاخذ بعين الحسبان اثر الاستعمار في التصادمات التي حدثت احياناً بين هذه القوميات والقومية العربية « العرب والاكراد عاشوا مئات السنين مصيراً واحداً وكان لهم نفس الامجاد ونفس الابطال القوميين ولم نسمع بهذه النغمة العنصرية الداعية الى التفرقة والى اقتتال الاخوة إلا في زمن دخول الاستعمار الغربي الى بلادنا »[٧٢] .

ويزداد موقف الرفيق القائد المؤسس (ميشيل عفلق) وضوحاً من الاكراد حين يراهم عرباً في اطار الحضارة العربية الاسلامية فينظر اليهم والى مصالحهم كشعب شقيق »[٧٣] يمتلك مكاناً متميزاً « اكاد اقول بأن النظرة الى الشعب الكردي هي نظرة خاصة لأنه ليس ككل الاقليات بل اكاد اقول بأنه ليس اقلية فهو بامتزاجه العميق في التاريخ العربي والامجاد العربية اكتسب مكانة خاصة »[٧٤] نق المستعمرون اسفين الخلاف بينهم وبين العرب « كانت الدول الغربية الاستعمارية هي البادئة بايجاد الفروق وعوامل التمييز بين العرب والاكراد سواء باضطلاعها بمهمة التنقيب عن المميزات التاريخية واللغوية والعرقية للاكراد لتكون من ذلك منطلقاً للانقسام في بلدان المنطقة التي كانت هذه الدول تخطط لاستعمارها وسواء بتوجيهات للحكومات والقيادات العربية بعد دخولها هذه البلاد كما فعلت في مناطق اخرى من العالم وفي البلاد العربية بالذات حيث حاولت نفس المحاولة مع البربر في شمال افريقيا وقبائل جنوب السودان »[٧٥] على الرغم من ان تحرره مرهون بتحرر الامة العربية التي كان

مساهماً في حضارتها من حيث ان حركتهم ـ الاكراد ـ « حركة تحرر وطني لشعب صغير »[٧٦] .

ويمكن تلخيص هذا الموقف في انه يقوم على احترام حقوقهم دون اغفال الواقع العملي والحياتي الذي اتاح للاستعمار استغلالهم ضمن الوسائل المتاحة له لضرب الثورة العربية وبالتالي فان الحركات التمردية ضد الثورة العربية تناقض حقيقة جوهرية هي ان الثورات القومية التحررية لا تفترق بل تلتقي ولأن الثورة العربية ثورة تحررية فلا بد لثورة تحررية اخرى اصغر منها ان تلتقي معها لا ان تصطدم بها واي تصادم يحدث لا بد وان يجد تفسيره في التكالب الاستعماري على الامة العربية وفي هذه الحالة لا تكون ثورة بل تمرداً او ثورة مضادة وهو موقف مميز بين اقليات واضحة واقليات زائفة »[٧٧] ويرى في الحكم الذاتي ضمن الدولة القومية العربية حلًا انموذجاً لمشكلة الاقليات يحقق طموح هذه الاقليات من جهة ويعكس انسانية الثورة العربية من جهة ثانية « الحكم الذاتي للاكراد الذي جلا الوجه الانساني للقومية العربية كما آمن بها البعث »[٧٨] .

جـ ـ مشكلة الديمقراطية :

ان مشكلة الديمقراطية في فكر الرفيق القائد المؤسس ميشيل عفلق تتعلق بشقين :

الاول : يتعلق بالانسان وحريته وبالسلطة والدستور وتحقيق اكبر قدر ممكن من المشاركة الشعبية في الحكم وهو هنا لا يرى بديلًا عن المشاركة الشعبية في الحكم التي تطلق مواهب وقدرات الانسان العربي ويرى ان تحقيق ذلك لا يتم من خلال الدستور والقوانين فحسب بل يستلزم « التوجه نحو العدالة الاجتماعية ونحو تحرير الطاقات الجماهيرية في حفظ الحاجات اليومية »[٧٩] ، لأن الديمقراطية التي لا تقترن بنظم اشتراكية تتحول الى اداة بيد المالكين ليستمروا في استغلالهم للشعب وتفقد ضمانتها الحيوية التي هي ارتباطها بمصلحة العدد الاكبر على الرغم من اهمية الديمقراطية حتى ولو كانت دون هذا الذي تقتضيه ـ بأي شكل كانت لانه « يبقى دوماً في الديمقراطية .. وفي اسوأ اشكالها .. وفي اشكالها الفارغة المتحجرة .. ويبقى فيها عنصر اساسي يفيد الشعب .. يفيد المحكومين والمستغلين »[٨٠] . وتبقى الدكتاتورية نظاماً مزعوماً لا يسمح لوعي الشعب ان ينمو وبالتالي لا يلمس ـ اي الشعب ـ صدق كل المكاسب التي تحقق له فينفصل من الحاكم « هذه الطبقة ـ الطبقة الشعبية لم تكن الى جانب نظام الحكم الذي ساد ايام الوحدة لأنها لم تكن تلمس صدق تلك المكاسب الاشتراكية الممنوحة كهبة من الحاكم دون ان يضمنها نضال شعبي

وحريات اساسية تجعل هذا النضال ممكناً »[٨١] .

الثاني : يرتبط بالامة آمالها وتطلعاتها وتاريخها ومعاناتها والمؤامرات المستمرة لاستغلالها ، وهنا تقترن الديمقراطية بالوحدة من حيث كون الوحدة خلاصاً للامة وبالتالي تقتضي الضرورة الثورية الوحدوية الاصطدام مع كل ما هو في صف التجزئة حتى ولو كان قريباً من الديمقراطية او ممثلًا لها فعلى سبيل المثال « لو ان العرب اليوم في وضع خال من شوائب الاستعمار والاحتلال والتجزئة وارادوا ان يقفوا مع الصراع العالمي موقفاً حراً هو اقرب ما يكون الى مثلهم ومصلحتهم القومية فلربما كان هذا الموقف اميل الى جانب الامم الديمقراطية منه الى جانب الدول الدكتاتورية ، بالرغم من النواقص الفاضحة التي يتبينونها في ديمقراطية الغرب وبالرغم من امكانية التحرر والتقدم التي يرونها كامنة في دكتاتورية المعسكر الاوربي الشرقي ، ذلك لأنهم يعرفون حق المعرفة ان الحرية هي جوهر حياتهم وانها كانت الاساس المتين لنهضتهم الماضية وستظل كذلك في المستقبل ، ولكن الوضع الراهن الذي يعيش فيه العرب والذي يتصف بفقدان السيادة والوحدة وبضياع ثرواتهم القومية وحرياتهم السياسية بين المستعمرين الاجانب والاقطاعيين من اهل البلاد يحرم عليهم وقوف ذلك الموقف المثالي ويضطرهم اضطراراً الى التنكر لهذه الديمقراطية الغربية التي لا تعني بالنسبة اليهم غير الاستعمار الاجنبي وتشجيع الطبقة الرجعية المستغلة في داخل بلادهم »[٨٢] .

وهكذا تتبلور مشكلة الديمقراطية لتكون « مشكلة حرية الشعب وليس مشكلة نظام الحكم »[٨٣] ولكن بالتعامل مع حرية الشعب كونها حرية كل فرد من ابنائه وحريته في تقرير مصيره كأمة تطمح لبناء دولتهم القومية . هذا التشخيص للمشكلة يفترض للخروج منها في المرحلة الجديدة التي تعيشها الامة امرين اساسيين هما :

« دعوة تاريخية للحركة الشعبية بوزن يكون في مستوى الاخطار ووسائل الاعداء وتغيير للعقلية والنظرة الى الجماهير والى المواطنين والى حقوق الانسان تغييراً اساسياً مستنداً الى المنطق الحضاري الانساني للنهضة العربية »[٨٤] .. مهمتهما تحقيق علاج لحالة سلبية مزمنة اصابت الجسد العربي والحركة الشعبية وتعميق حالة الاستنفار وتكثيف الوعي بالاخطار المحيطة والامراض الداخلية »[٨٥] وهما الامران اللذان لا يتحققان ولا يحققان مهمتهما إلا بالحوار الديمقراطي المنطلق من الايمان بوحدة الامة المتحرر من الحساسيات الذي ينبغي ان يتسع ويتعمق بين البعثيين والناصريين والاسلاميين والماركسيين وسائر القوى الوطنية (القومية)[٨٦] ضمن جبهة شعبية على نطاق الوطن العربي تكون تجسيداً للافق القومي للديمقراطية

مثلما يكون تجسيدها القطري في شكل العلاقة القائمة بين الرئيس صدام حسين والشعب العراقي حيث تعبر هذه العلاقة عن وضع صحي وحالة شعب مستنفر يتحفز بكل فئاته وبكل قدراته الى النهضة والتقدم والعطاء والتضحية وهي بهذا المعنى تحمل بذور الوحدة العربية وروحها وتستطيع ان تتخطى الحدود القطرية والحواجز المصطنعة لتصل الى قلوب الجماهير.

مواصفات وافعال ومناقضات الديمقراطية :

من كل ما تقدم يمكن تحديد مواصفات الديمقراطية العربية الثورية في انها :

١ ـ نضال شعبي ومن اولى ضرورات النضال القومي الجديد .
٢ ـ سبيل تحقيق الوحدة وضمان نجاح العمل الوحدوي .
٣ ـ مقترنة بالاشتراكية .
٤ ـ ضرورة للعمل القومي تفرضها الخصوصيات القطرية .
٥ ـ مقترنة بالتمسك بالقيم الاخلاقية ومقياس لدرجة الايمان بالعلم والعقلانية .
٦ ـ ضد الميوعة والفوضى وليست مطية للوصولية والانتهازية والتخريب .
٧ ـ يتجسد شكلها القطري في علاقة قائمة على تحفيز الشعب على التقدم والعطاء ضمن اطار وحدوي .
٨ ـ يتجسد شكلها القومي في جبهة قومية شعبية على نطاق الوطن العربي .
٩ ـ ترفض قمع الآخر السياسي والايديولوجي والقومي .

وتؤدي الافعال :

١ ـ تنمية وعي الشعب .
٢ ـ تجاوز الحساسيات في النضال القومي .
٤ ـ السير بثبات ونجاح على طريق الوحدة .
٥ ـ تحقيق اكبر مساهمة شعبية قومية .

وبالتالي فان مناقضاتها تتمثل في الجهل ، التعصب ، التجزئة ، الاستعمار ، الطائفية والتمرد .

جدل الحرية والديمقراطية في فكر الرفيق القائد المؤسس ميشيل عفلق :

من خلال اعتماد مواصفات ووظائف ونقائض كل من الحرية والديمقراطية التي وفرتها دراستها المنفصلة يتضح ان الحرية تتصف بكونها « ما يميز الحياة الانسانية عن حيوات الكائنات الحية الاخرى التي تحمل في جوهرها صوراً للديمقراطية على تحديد الحقوق والواجبات والتصرف بضوء هذا التحديد كما هو الحال في خلايا النحل

وتجمعات النمل ، واذا اردنا ان نعرف هذا الـ « ما يميز الحياة الانسانية » ولجأنا الى الارادة تلك التي تمثل الحرية وتولد منها وفي مسيرة ادراك الجدل القائم بين الحرية والارادة ـ الحرية تولد الارادة لتكونها ـ سنلتقي بالوعي طرف الجدل الثالث الذي تربيه الحرية ليكونها ـ ذلك المخزون المعرفي الرؤيوي الانساني المتولد من تفاعل الانسان ـ العقل ـ مع الطبيعة والمجتمع ـ بيئة الوجود الانساني ـ والذي هو تفاعل مستمر يبدأ مع ولادة الانسان وينتهي بموته ويحدد من خلال فترة استمراره ، هذه ارادة الانسان واتجاهاتها ومن العمل على تحقيق الارادة يولد وعي مضاف يخلق بدوره ارادات جديدة .

ان هذه الحركة الناشئة من تفاعل الوعي والارادة ، في ميدان العمل هي الحرية التي تتصف بكونها وعياً وارادة وابداعاً ومربياً للوعي ومولداً للارادة لكن ماذا اذا منع العمل او توقف عن تحقيق الارادة الواعية لأي سبب كان ؟ انه يعني منطقياً سكون حركة الانسان الخلاقة ، ببساطة موت الحرية وهنا تظهر ضرورة القضاء على الاسباب المؤدية او التي يمكن ان تؤدي الى سكون هذه الحركة .

ان هذه الضرورة هي الديمقراطية التي تسمح بالتجدد وتصحيح الخطأ بمعنى البيئة الحياتية الصحية التي تتيح للانسان التعامل مع الطبيعة والمجتمع بما يخدم نمو الوعي وتحقيق الارادة ، لذا فهي ليست الوعي وانما تسمح للوعي بالنمو وهي ليست الارادة بأن تتحقق وهي بهذا المعنى مرتبطة بالمجموع وليس بالفرد كما هو شأن الحرية وحين يكون المجموع هو المجتمع المستقل الحر تكون الديمقراطية مجموعة القوانين والضوابط والاخلاقيات التي تحدد حركة الفرد في المجتمع بما يضمن (ابداعه) الذي هو تحقق ارادته الواعية وهي ـ الديمقراطية ـ بهذا المعنى ديمقراطية دستورية لا ترتبط بالفرد وحسب بل بالاحزاب والحركات ايضاً اذا ما عددنا ان الحزب هو مجموعة الناس الذين يمتلكون وعياً وارادة على درجة كبيرة من التقارب .

اما حين يكون المجموع هو الانسانية جمعاء وليس مجتمع امة بعينها فاننا سنكون ازاء امة بين الامم الاخرى وبالتالي سترتبط الحرية بالامة وسترتقي الديمقراطية من كونها ضوابط مجتمع الى ضوابط امم ـ انسانية ـ فلا تشمل ما يعين الانسان على تحقيق ارادته الواعية فحسب وانما ما يعين الامم على تحقيق ارادتها الواعية ممثلة بارادة ابنائها المجتمعين في احزاب او حركات او دولة قائمة على وحدة مجموع الارادات .

من هنا منشا خصوصية الديمقراطية في الوطن العربي وسر ارتباطها بالوحدة ليس وحدة القوى السياسية فحسب بل وحدة اجزائها المبعثرة على شكل اقطار مختلفة ولكن مشتركة في كونها فريسة لارادة الغير ـ الامم الاخرى ـ او ان صح التعبير

النفسي ـ موضوع اطماع الغير ـ هذه الديمقراطية التي هي غير ديمقراطية الاخرين في مجتمعاتهم المستقلة غير المهددة من مجتمعات امم اخرى ، لأنها مرتبطة بحرية انسان يعاني اضطهاداً وتهديداً مزدوجاً بمعنى حرية مهددة باستبداد الحكومات داخل المجتمع وبالنزعات الاستعمارية للامم الاخرى القوية داخل الكيان الانساني الاممي ، فالدكتاتور الوطني يقف ضد تحقيق الارادة الواعية للانسان العربي في ذات الوقت الذي يقف الطامع الاجنبي ضد هذا التحقيق وضد تحقيق الارادة الواعية للامة .

لذا تكون الديمقراطية العربية مزدوجة التأثير البنائي بمعنى انها تسمح لنمو وعي الانسان وتحقيق ارادته الواعية وفي ذات الوقت تسمح لنمو وعي الامة وتحقيق ارادتها الواعية ـ حضارتها ـ بما يجعل النضال من اجلها نضالاً مزدوجاً يحرر الانسان العربي من ضغط الحاجات المادية واللاعدالة الاجتماعية ، نضالاً من اجل الاشتراكية ويحرره من استعباد حكامه له ـ ونضالاً من اجل ديمقراطية دستورية ونضالاً يحرر الامة من استعمار واستغلال الامم الاخرى لها ، نضالاً من اجل الاستقلال التام ويحررها من عوامل تفتيتها وموتها ـ نضالاً ضد التجزئة .

ان هذا النضال المزدوج لا يجعل الاحزاب والحركات العاملة في قطر واحد او مجموعة الاقطار متنافسة ومصطرعة فيما بينها كما لو كانت لا تعاني خطراً خارجياً وانما يفرض عليها اتحادها وتكاتفها وقبولها بنقص الآخر من اجل تجاوزه بمعنى رفض الحدية القائمة على اعطاء مواصفات محددة وثابتة للمناضل الثوري والحزب الثوري والقبول باختلاف الرؤية المشتركة في الرغبة في تحقيق الاستقلال التام والقضاء على عوامل موت الامة .

من هنا لم تكن الديمقراطية الدستورية هي الشكل الامثل للديمقراطية العربية لأن مشكلة حرية الانسان في الواقع العربي لها خصوصيتها كما سلف بل كان شكلاً يمكن ان نسميه (الديمقراطية الثورية) التي تحوي ضمناً الديمقراطية الدستورية ولكن مضافاً لها ابعاد من هو خارج العمل من اجل الاستقلال التام والقضاء على عوامل موت الامة بمعنى ابعاد من هو في شكل من الاشكال مع اعداء الامة والتي يمكن ان يكون تجسيدها العملي في جبهة شعبية قومية عربية تعمل فيها القوى الوطنية والثورية بشكل تكاملي ينسجم وحقيقة ان الجميع بغض النظر عن معتقداتهم ومرتكزاتهم النظرية ـ مهددون بفقدان حريتهم كأحزاب او حركات او اقليات او مواطنين فرادى من قبل امم اخرى اقوى من اي منهم منفرداً .

خلاصات :

١ ـ ان مبدأ اساسياً يحكم العمل الفكري النضالي للرفيق القائد المؤسس هو ان

الواقع يختلف تماماً عن التصميمات النظرية وهو ما ادى الى ولادة ما يمكن ان نسميه نظرية الافق المفتوح والتي يمكن تلخيصها في رفض اي قوالب جاهزة في العمل السياسي النضالي بمعنى عدم تقنين الممارسات بطريقة « ان الاشتراكية تنفذ عبر واحد اثنين ثلاث ... او تمارس الديمقراطية بالشكل الفلاني .. او لتحقيق الوحدة نعمل كذا وكذا بصيغة القوانين الثابتة والخطى المحددة سلفاً » وانما اعتماد تحديد الجواهر وترك تنفيذها والاجتهاد بها للعاملين عليها لأن « النظرية المتعصبة التي تعطي قوة عملية في فترة من الزمن تحجب الكثير من الحقائق وتخل بعملية التفكير »[٨٧] وهو بنظرته هذه انما يلتقي مع الاسلام وتعاليمه من حيث الجوهر القائم على الايمان بمبادىء ومسلمات اساسية والعمل على تطبيقها وفق الاجتهاد الذي تقتضيه الحالة وتغير الظرف .

٢ ـ ان الاشتراكية التي هي عدالة اجتماعية تساعد الانسان العربي على اطلاق مواهبه وامكاناته واستثمارها بأفضل ما يمكن لصالحه ولصالح الامة ، هي ذاتها الحرية التي هي عدل وحق ونضال وهي ذاتها الديمقراطية التي يطالب بها من حيث ان الديمقراطية هي نظام العلاقات التي يستطيع الانسان العربي من خلالها ان يطلق مواهبه وامكاناته ويحقق دولته القومية العربية الموحدة .

٣ ـ ان هناك فرقاً اساسياً بين الآخر الضد والآخر النقيض ، ان هذا الفرق بين المفهومين او الكيانين هو افضل ما يساعد على فهم ديمقراطية الرفيق القائد المؤسس (ميشيل عفلق) فهو لا يرى آخر ضداً له في الاحزاب والحركات الثورية العربية ، بل نقيضاً جدلياً لا يؤدي تفاعله معه الى اي شكل من اشكال الفناء بل يؤدي الى مزيد من التطور والنضج والتقدم على طريق الاهداف الكبرى .

٤ ـ ان شمول المشكلة الديمقراطية بالكامل في نواحيها المتعددة ، امر صعب وعسير في بحث مفرد ، سواء بحثت كموضوع قائم بذاته ام كموضوع في فكر مناضل مفكر من حيث ان الديمقراطية ليست مفهوماً مجرداً يمكن ان تغطيه دراسة او بحث او حتى اطروحة جامعية ، ذلك انها حياة ونمط في العيش على الصعيدين الانساني الشخصي او الانساني الجماعي ، فهي في ذات الوقت الذي تمثل فيه طريقة للعمل السياسي تمثل طريقة في الحياة اليومية وبالتالي فان التعامل معها لا يمكن ان يتم او يصح في المجال الفكري التنظيري لها بل لا بد ان يتعداه الى المجال العملي الحياتي فمثلما لا يمكن ان نقبل من مفكر ان ينظر للديمقراطية بأفضل ما يكون ويمارس نقيضها في اسرته وعلاقاته فانه بالمقابل لا يمكن ان نقبل في حزب سياسي مفاهيم في الديمقراطية وتعاني دولته من

امراض اللاديمقراطية واذا كان سلوك الدولة قابلًا للتاثر بنمط تفكير قادتها فان القوى الثورية التي تقف وراء هذه الدولة لا بد وان تضع عوامل تتفادى بها حدوث مثل هذا الخلل البنائي في تكوين دولتها عبر ممارستها للحوار المفتوح الدائم والبناء بين اعضائها ووضعها للشعب في الصف الاول في كل ما تحققه من انجازات وانتصارات لأن اي تغيير لموضع الشعب في المعركة الثورية سيؤدي الى انهيار ديمقراطيتها ونمو بذور الدكتاتورية فيها كما لا يمكن القفز فوق الظروف والانفتاح دفعة واحدة او الركون الى الاجتهادات الفكرية وحدها « فالاجتهادات الفكرية ليست دوماً فكرية وكثيراً ما تخبىء وراءها المصالح والاهواء الشخصية »[88] بل بالكسب والتواصل التدريجي للشعب وحسب حبه وثقته وهو نمط في الديمقراطية تجسده علاقة الرفيق القائد صدام حسين بالشعب[89] .

٥ ـ ان الخضوع للحتم في التعامل الانساني سيوقع في مطب التطرف والغرور الذي يفضي في كثير من الاحيان الى الخروج عن الموضوعية والوقوع في اسر النظرة الضيقة المحدودة الافق فاللاديمقراطي ليس دكتاتوراً بالضرورة واللاشيوعي ليس رأسمالياً بالضرورة لأن ذلك يقتضي اتفاقاً عاماً على المواصفات وهو ما لا يمكن في ظل تعدد الرؤى والنظريات فالديمقراطي الغربي ليس ديمقراطياً من وجهة نظر الماركسية والديمقراطية الاشتراكية الثورية ليست سوى دكتاتورية حزب واحد من وجهة النظر الغربية فالموضوعية تقتضي ان ينظر الى الحالة المعينة وفق كامل ملابساتها والعوامل المؤثرة فيها سواء الخارجية او الداخلية وعليه لا بد « ان توضع موضع الدراسة والتحليل الاخطاء والعيوب الاخلاقية التي كانت تتكرر منذ عشر او عشرين سنة تنمو وتتضخم وتفتك بالنضال العربي الثوري وتنهش من لحمه دون ان يشعر احد او ينتبه »[90] .

الهوامش :

(١) ميشيل عفلق ، في سبيل البعث ـ الكتابات السياسية الكاملة جـ ٢ دار الحرية للطباعة ـ بغداد ١٩٨٦ ص ١٧٩ .

(٢) جان بول سارتر ، المادية والثورة ، ترجمة عبدالفتاح الديدي ـ دار الاداب ـ بيروت ط ١٩٦٢ ص ٨٨ .

(٣) هارولد لاسكي ، الحرية في الدولة الحديثة ، ترجمة احمد رضوان عز الدين ـ دار الطليعة ـ بيروت ط ٢ ـ ١٩٧٨ ص ٣٣٨ .

(٤) جون ديوي ، الحرية والثقافة ترجمة امين مرسي قنديل ـ مكتبة الانجلو المصرية ص ٤ .

(٥) المصدر السابق نفسه ص ١٤ .

(٦) المصدر السابق نفسه ص ١٥ .

(٧) المصدر (٣) نفسه ص ١٤ .

(٨) المصدر السابق نفسه ص ٨ .

(٩) المصدر (٤) نفسه ص ٤٨ .

(١٠) المصدر (٣) نفسه ص ٣٨ .

(١١) المصدر السابق نفسه ص ٢٧ .

(١٢) ، (٣٢) ميشيل عفلق ، في سبيل البعث ـ الكتابات السياسية الكاملة جـ ٥ ـ دار الحرية ـ بغداد ـ ١٩٨٨ ص ٣٠٣ .

(١٣) المصدر (١) نفسه جـ ١ ص ١٦ .

(١٤) المصدر السابق نفسه ص ٢٩ .

(١٥) المصدر السابق نفسه ص ٣٥ .

(١٦) المصدر السابق نفسه ص ٤٣ .

(١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٥٠ ، ٥٥) المصدر السابق نفسه جـ ٢ ص ٢٩ .

(٢٠) المصدر السابق نفسه ص ٣٠ .

(٢١ ، ٢٢) المصدر السابق نفسه ص ٣١ .

(٢٣ ، ٢٤) المصدر السابق نفسه جـ ١ ص ١٧٥ .

(٢٥ ، ٨٢) المصدر السابق نفسه جـ ٢ ص ٤٠ .

(٢٦) المصدر السابق نفسه ص ٢٠٤ .

(٢٧) ميشيل عفلق ، في سبيل البعث ـ الكتابات السياسية الكاملة جـ ٤ ـ دار الحرية ـ بغداد ١٩٨٧ ص ٣٨٧ .

(٢٨ ، ٦٨) المصدر (١) نفسه ص ٢٨ .

(٢٩) المصدر السابق نفسه جـ ٥ ص ٢١٧ .

(٣٠) المصدر السابق نفسه ص ٢٧٣ .

(٣١) المصدر السابق نفسه ص ٢٨٥ .

(٣٢) المصدر (١٢) نفسه .

(٣٣) المصدر السابق نفسه جـ ٥ ص ٣٠٩ .

(٣٤) الهوامش (١٣ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٣ ، ٢٦) .

(٣٥) المصدر السابق نفسه جـ ٢ ص ٣٤ .

(٣٦ ، ٤٥) المصدر السابق نفسه ص ١٨١ .

(٣٧) المصدر السابق نفسه جـ ١ ص ١٦ .

(٣٨) المصدر السابق نفسه ص ١٩ .

(٣٩) المصدر السابق نفسه جـ ٢ ص ٣٢٦ .

(٤٠) المصدر (١٢) جـ ٥ ص ٧٢ .

(٤١ ، ٦٦) المصدر (٢٧) نفسه جـ ٣ ص ٢٣٧ .

(٤٢) المصدر (٣) ص ٣٨ .

(٤٣) المصدر (٣٧) نفسه جـ ١ ص ١٧٥ .

(٤٣) المصدر (٣٧) نفسه جـ ١ ص ١٧٥ .
(٤٤) المصدر (٤٢) نفسه ص ٢٧ .
(٤٦) المصدر (٢٧) نفسه .
(٤٧) المصدر (٤١) نفسه ص ٢٥٤ .
(٤٨) المصدر السابق نفسه ص ٢٥٤ .
(٤٩) المصدر السابق نفسه ص ٢٦٨ .
(٥١) المصدر (٣٩) نفسه ص ٥٨ .
(٥٢) كارل ماركس ، فردريك انجلز ـ بيان الحزب الشيوعي ـ دار التقدم ـ موسكو ص ٤٠ .
(٥٣) المصدر (٥١) نفسه .
(٥٤) ثمة اكثر من دليل على صحة التشخيص البعثي للدكتاتورية ، آخرها تجربة اوربا الشرقية .
(٥٦) ميشيل عفلق ، كلمة لمناسبة الذكرى الثانية والاربعين لتاسيس حزب البعث العربي الاشتراكي ١٩٨٩ .
(٥٧) ابن رشد ، فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال ، تحقيق د. جورج فضلو الحوراني ، مطبعة بريل بمدينة ليدن ١٩٥٩ ص ١٠ .
(٥٨) المصدر السابق نفسه ص ١٣ .
(٥٩) المصدر (٥١) نفسه جـ ٢ ص ٢٧١ .
(٦٠) المصدر السابق نفسه ص ٢٦٤ .
(٦١) المصدر (٤٠) نفسه جـ ٥ ص ١٣٢ .
(٦٢) المصدر (١) نفسه ص ٦٤ .
(٦٣) المصدر (٢٧) نفسه جـ ٣ ص ٢١٥ .
(٦٤) المصدر السابق ص ١٢٤ .
(٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧) المصدر (٥٦) نفسه .
(٦٨ ، ٦٩) المصدر (١٢) نفسه جـ ٥ ص ٣٦ .
(٧٠) المصدر السابق ص ١٤١ .
(٧١) المصدر (٢٧) جـ ٣ ص ١٨٠ .
(٧٢) المصدر (٧٠) ص ١٤٢ .
(٧٣) المصدر (٦٩) ص ١٢٨ .
(٧٤) المصدر (٧٠) جـ ٥ ص ١٣٣ .
(٧٥) المصدر السابق ص ٣٧ .
(٧٦) المصدر السابق ص ١٢٤ .
(٧٧) راجع ص ٢٢٠ المصدر السابق .
(٧٨) المصدر السابق ص ١٢٧ .
(٧٩) المصدر (٥٦) نفسه .
(٨٠) المصدر (١) جـ ١ ص ١٦ .
(٨١) المصدر السابق جـ ٢ ص ٢٤٣ .
(٨٢) المصدر السابق ص ٤٠ .
(٨٣) د. عصمت سيف الدولة ، الاحزاب ومشكلة الديمقراطية في مصر ، دار المسيرة ـ بيروت ص ٤٣ .
(٨٤) المصدر (٥٦) نفسه .
(٨٥) المصدر السابق نفسه .
(٨٦) المصدر السابق نفسه .
(٨٧) المصدر (١٢) نفسه ص ٤٨ .
(٨٩) المصدر السابق ص ٦٢ .
(٩٠) المصدر (٨١) نفسه ص ٢٦٤ .